الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

GTU INSTITUTE

معهد: تسيير التقنيات الحضرية

قسم: المدينة و العمران

رقم :.....

ميدان: هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة

فرع: تسيير التقنيات الحضرية

تخصص: العمران

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب: بشان سيف الدين

تحت عنوان

الحوكمة الحضرية ودورها في تحقيق مراكز حضرية مستدامة
دراسة حالة مدينة برج بوعريريج

لجنة المناقشة:

حجاب مداني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن عيسى فاتح توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
قادري الدراجي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	المشرف المساعد
خميسي منصور	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الاستاذ الممتحن

السنة الجامعية: 2026/2025

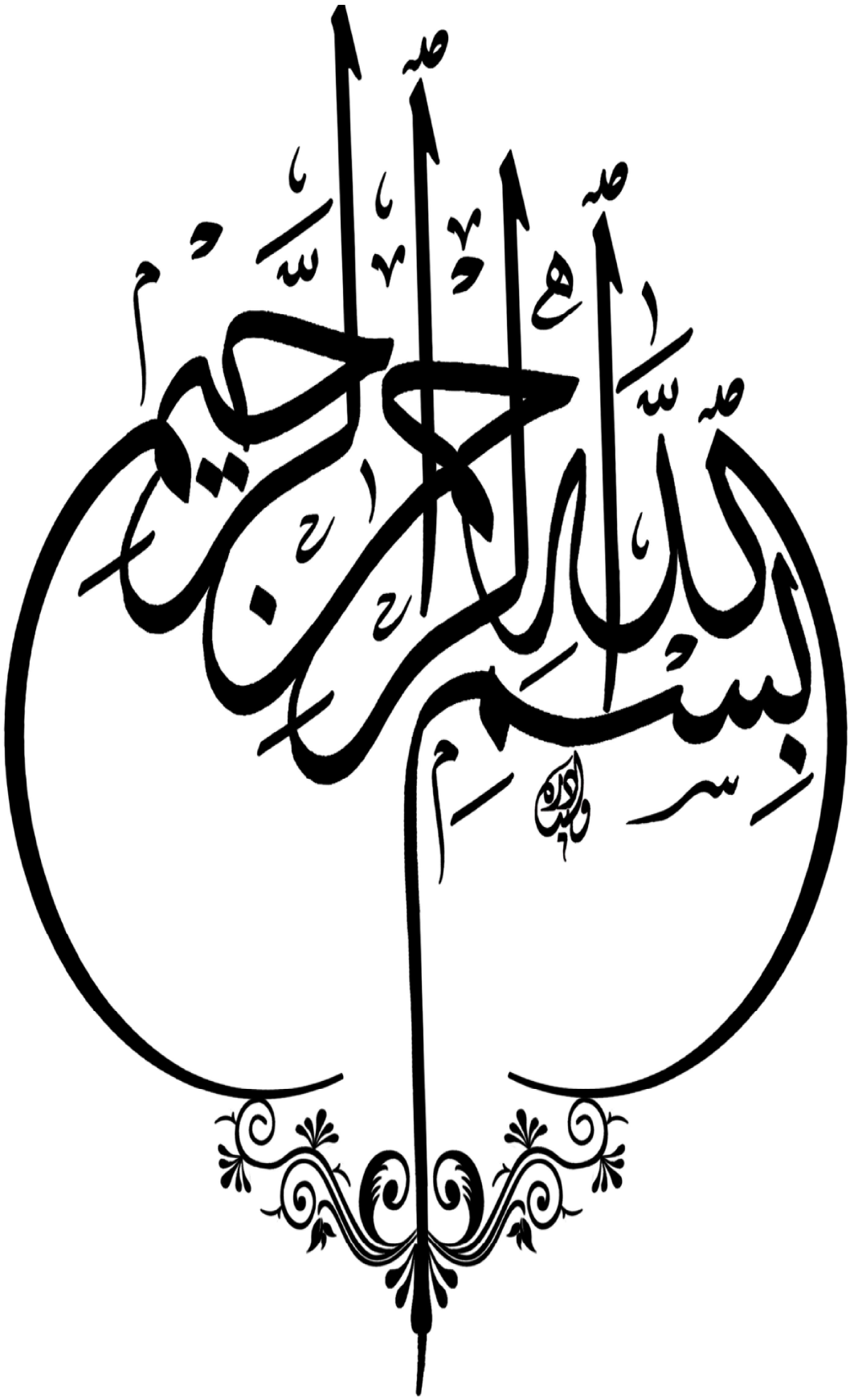
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REI
MINISTERE DE
QUE
Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
معهد تسيير التقنيات الحضرية
Institut de Gestion des Techniques Urbaines

ملحق بالقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي : جامعة محمد بوضياف –المسيلة

تصـــريح شـــرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أسفله:

السيد [ة]: بشـــان سيف الدين الصفة (أستاذ،باحث،طالب) : طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 406717488 والصادرة بتاريخ : 28/08/2018

المسجل [ة] بكلية /معهد : GTU قسم : عمران

و المكلف[ة] بانجاز أعمال بحث [مذكرة التخرج، مذكرة ماستر ،مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه]

عنوانها : الحركة الحضرية ودورها في تحقيق مراكز حضرية مستدامة - دراسة حالة مدينة برج بوعريريج -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و التزامه الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ : 30/10/2022

توقيع المعني [ة]

BP: 166 – M'sila 2800
.33. 23.18
Tél : 035 ص ب : 166- المسيلة 28000
الهاتف : 035.33.23.18

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ بن عيسى فاتح توفيق على إشرافه القيّم، وتوجيهاته السديدة، ونصائحه العلمية التي كانت عونًا لي طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ قادري الدراجي على دعمه ومتابعته وملاحظاته القيمة التي ساهمت في إثراء هذا العمل وتحسينه.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية الذين أشرفوا على تكويني خلال سنوات الدراسة، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يوفقهم في مسيرتهم العلمية والمهنية..

„ و الله ولي التوفيق „

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي وتخرجي إلى أعز وأغلى شخصين في حياتي، إلى والديَّ الكريمين:

إلى أبي العزيز، سندي وفخري، الذي كان دائمًا مصدر القوة والدعم والتشجيع، والذي لم يبخل عليّ يومًا بالنصح والعطاء، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وإلى أمي الغالية، نبع الحنان والعطاء، التي رافقتني بدعواتها الصادقة وصبرها الكبير، وكانت سببًا في تجاوز الصعوبات وتحقيق النجاح.

كما أهدي هذا العمل إلى صديقي العزيز غويلة ضياء الرحمان، تقديرًا لصداقته الصادقة ومساندته وتشجيعه طوال مسيرتي الدراسية، ووفاءً لما جمعنا من أخوة واحترام وتعاون.

إليكم جميعًا أهدي هذا الإنجاز المتواضع، عرفانًا بفضلكم وتقديرًا لمكانتكم الكبيرة في حياتي.

أسأل الله أن يحفظكم جميعًا ويوفقكم إلى كل خير.

الفهرس

الإهداء

التشكرات

الملخص

فهرس المحتويات

	مقدمة عامة	
الفصل التمهيدي		
	الاشكالية	**04**
	الأسئلة الفرعية	**04**
	الفرضيات	**05**
	اهداف الدراسة	**05**
	أهمية البحث	**06**
	منهجية البحث المتبعة والادوات المستعملة	**06**
	أدوات الدراسة	**07**
	حدود الدراسة	**08**
	هيكلة المذكرة	**08**
الفصل الأول: الحوكمة الحضرية والتنمية		
	الحوكمة الحضرية	**06**
	مفهوم الحوكمة	**06**
	التعريفات الاصطلاحية والمؤسساتية	**06**
	المسميات المرادفة	**06**
	أسباب ظهور مفهوم الحوكمة	**07**
	6.1. الفاعلون في الحوكمة الحضرية	**07**
	1.6.1. القطاع العام	**07**
	2.6.1. القطاع الخاص	**07**
	3.6.1. المجتمع المدني	**08**
	2. الاستدامة الحضرية	**08**

	1.2. مفهوم التنمية المستدامة	08
	2.2. أبعاد الاستدامة	08
	3.2. مؤشرات المدينة المستدامة	09
	1.3.2. المؤشرات الاقتصادية	10
	2.3.2. المؤشرات الاجتماعية	10
	3.3.2. المؤشرات البيئية	10
	4.3.2. المؤشرات المؤسسية والتقنية	10
	4.2. أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدينة	11
	1.4.2. المدينة كحاضنة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية	11
	2.4.2. مواجهة التحديات الحضرية والبيئية	11
	3. العلاقة بين الحوكمة الحضرية والاستدامة	12
	1.3. الحوكمة كإطار تنفيذي لمبادئ الاستدامة	12
	2.3. التكامل بين الأبعاد التقليدية والبعد المؤسسي	13
	3.3. المدن الذكية كأداة وصل وظيفية	13
	4.3. دور الحوكمة في مواجهة الأزمات الحضرية	13
	5.3. دور الحوكمة في تحسين التخطيط الحضري	14
	1.5.3. التنبؤ بالنمو المستقبلي والاستباقية	14
	2.5.3. تبني التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي	14
	3.5.3. التحول نحو المدن الذكية كأداة تخطيطية	14
	4.5.3. تعزيز النهج التشاركي في اتخاذ القرار	14
	5.5.3. تحسين البنية التحتية والنمط المعيشي (النموذج الجزائري)	15
	6.3. الحوكمة كآلية لتحقيق العدالة المجالية	15
	1.6.3. تكافؤ الفرص واستهداف الفئات الهشة:	15
	2.6.3. خلق التوازن الإقليمي:	15
	3.6.3. معالجة الاختلالات في المناطق المعزولة:	16
	4.6.3. القضاء على الإقصاء الحضري:	16
	5.6.3. تحسين الأحياء الفقيرة:	16
	6.6.3. النهج التشاركي كضمانة للعدالة:	16
	خلاصة الفصل	17

الفصل الثاني: واقع الحوكمة الحضرية في الجزائر		
	الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة الحضرية في الجزائر	20
	الإطار القانوني	20
	الإطار المؤسساتي للحوكمة الحضرية	20
	المصالح التقنية والإدارية المكلفة بالتعمير والتهيئة العمرانية	20
	أدوات التهيئة والتعمير ومخططات التنمية البلدية	21
	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)	21
	مخطط شغل الأراضي (POS)	21
	مفهوم مخططات التنمية البلدية (PCD)	22
	العلاقة بين الحوكمة الحضرية وأدوات التهيئة والتعمير	22
	الدور الاستراتيجي للمخطط التوجيهي (PDAU)	22
	الدور التنفيذي لمخطط شغل الأراضي (POS)	24
	تحديات الحوكمة الحضرية في المدن الجزائرية	24
	آليات تعزيز الحوكمة الحضرية المستدامة في الجزائر	26
	خلاصة	27
الفصل الثالث:		
	تقديم عام للمدينة	29
	الموقع الجغرافي	29
	الموقع الإداري	29
	الدراسة السكانية	31
	الخصائص الاقتصادية	31
	المرافق والتجهيزات	32
	الدراسة الطبيعية	32
	الطرق والشبكات المختلفة	39
	مظاهر اختلال الحوكمة	41
	عوائق التوسع العمراني	41
	علاقة التأثير والتأثر بين التوسع العمراني والعقار	41

	وضعية المساحات الخضراء	46
	1.12. تطور المساحات الخضراء وتراجعها:	46
	حجم التقلص خلال الفترة 1993–2004:	46
	تصنيف المساحات الخضراء المتأثرة:	46
	الإشكالات الميدانية التي تعاني منها المساحات الخضراء :	47
	تسيير المساحات الخضراء في ايطار الحوكمة وأدوات التهيئة والتعمير	48
	6.12. مدى تطبيق قوانين التسوية (قانون 15–08) في البرج.	48
	7.12. واقع وتحديات تطبيق القانون 08–15 في مدينة برج بوعريريج	48
	13. تقييم الاستدامة في مدينة برج بوعريريج	49
	1.13. البعد البيئي	49
	البعد الاجتماعي	49
	البعد الاقتصادي	51
	البعد المؤسسي	51
	14. اقتراح نموذج حوكمة حضرية مستدامة لمدينة برج بوعريريج	51
	1.14. تحليل الوضع القائم للحوكمة الحضرية	51
	15. اقتراح آليات تحسين الحوكمة الحضرية	52
	تعزيز التنسيق المؤسساتي:	52
	رقمنة التسيير الحضري:	52
	تفعيل الرقابة وتطبيق القوانين:	52
	إشراك المجتمع المحلي:	52
	تحسين الشفافية والحكامة المالية:	53
	إدماج البعد البيئي في القرار:	53
	16. مؤشرات قياس الأداء الحضري المستدام	54
	مؤشرات اجتماعية:	55
	مؤشرات اقتصادية:	55
	مؤشرات مؤسساتية :	55
	الخاتمة العامة	57
	قائمة المصادر والمراجع	60

فهرس الجداول		
	جدول رقم 01: عدد سكان مدينة البرج	31
	جدول رقم 02: التركيبة السكانية	31
	جدول رقم03: التركيب الاقتصادي	32
	جدول رقم04: الفئات النشطة في المجتمع	33
	جدول رقم05: التجهيزات	34
فهرس المخططات		
01	خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لبلدية برج بوعريريج	30
02	خريطة رقم 02: توزيع التجهيزات في المدينة	35
03	خريطة رقم 03: الشبكة الهيدروغرافية لمدينة برج بوعريريج	37
04	خريطة رقم 04: خريطة الارتفاعات لمدينة برج بوعريريج	38
05	خريطة رقم 05: الخريطة الطبوغرافية لمدينة برج بوعريريج	39
06	خريطة رقم 06: الطرق المهيكلة لمدينة برج بوعريريج	40
07	خريطة رقم 07: مراحل توسع مدينة برج بوعريريج	41

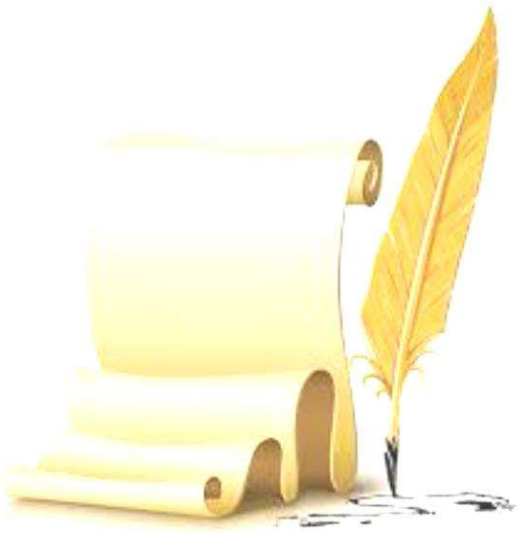

ملخص

ملخص

عنوان الدراسة :الحوكمة الحضرية ودورها في تحقيق مراكز حضرية مستدامة – دراسة حالة مدينة برج بوعريريج.

تتناول هذه المذكرة موضوع الحوكمة الحضرية باعتبارها مقاربة حديثة وضرورية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مع إسقاط الدراسة ميدانياً على مدينة برج بوعريريج. تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة التكاملية بين الحوكمة وتسيير المدن، وتقييم مدى فعالية أدوات التهيئة والتعمير)المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي (POS في تأطير التوسع العمراني. من خلال الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي ودراسة الحالة، توصلت النتائج إلى أن مدينة برج بوعريريج تعاني من عدة اختلالات مجالية وبيئية تتمثل في التوسع العمراني غير المنظم، تراجع المساحات الخضراء، وضعف التنسيق المؤسساتي الناتج عن مركزية القرار ومحدودية المشاركة المجتمعية. ولمعالجة هذه التحديات، اقترحت الدراسة جملة من الآليات لتعزيز الحوكمة المستدامة، أبرزها: رقمنة التسيير الحضري، تشجيع التخطيط التشاركي، تعزيز اللامركزية، وتفعيل الرقابة الصارمة لحماية الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة المجالية.

الكلمات المفتاحية :الحوكمة الحضرية، التنمية المستدامة، أدوات التهيئة والتعمير، مدينة برج بوعريريج، التوسع العمراني.

Résumé

Titre de l'étude : La gouvernance urbaine et son rôle dans la réalisation de centres urbains durables - Étude de cas de la ville de Bordj Bou Arreridj.

Ce mémoire traite de la gouvernance urbaine en tant qu'approche moderne et essentielle pour atteindre le développement urbain durable, avec une étude de cas appliquée à la ville de Bordj Bou Arreridj. L'étude vise à mettre en évidence la relation complémentaire entre la gouvernance et la gestion des villes, et à évaluer l'efficacité des instruments d'aménagement et d'urbanisme (PDAU et POS) dans l'encadrement de l'expansion urbaine. En s'appuyant sur des approches descriptive, analytique et l'étude de cas, la recherche conclut que la ville de Bordj Bou Arreridj souffre de plusieurs déséquilibres spatiaux et environnementaux, notamment une expansion urbaine anarchique, la diminution des espaces verts et une faible coordination institutionnelle due à la centralisation des décisions et à une participation citoyenne limitée. Pour relever ces défis, l'étude propose plusieurs mécanismes pour renforcer la gouvernance durable, en particulier : la numérisation de la gestion urbaine, la promotion de la planification participative, le renforcement de la décentralisation, et l'application d'un contrôle strict pour protéger les ressources naturelles et atteindre l'équité spatiale.

Mots-clés : Gouvernance urbaine, développement durable, instruments d'aménagement et d'urbanisme, ville de Bordj Bou Arreridj, expansion urbaine.

Abstract

Study Title: Urban Governance and its Role in Achieving Sustainable Urban Centers – Case Study of Bordj Bou Arreridj City.

This thesis explores urban governance as a modern and essential approach to achieving sustainable urban development, focusing on the city of Bordj Bou Arreridj as a case study. The study aims to highlight the complementary relationship between governance and city management, and to evaluate the effectiveness of urban planning tools (such as the Master Plan for Urban Planning and Development – PDAU, and the Land Use Plan – POS) in regulating urban expansion. Utilizing descriptive, analytical, and case-study methodologies, the research concludes that Bordj Bou Arreridj suffers from several spatial and environmental imbalances. These include unorganized urban sprawl, a decline in green spaces, and weak institutional coordination driven by centralized decision-making and limited civic participation. To address these challenges, the thesis proposes several mechanisms to enhance sustainable governance, most importantly: the digitalization of urban management, encouraging participatory planning, reinforcing decentralization, and activating strict oversight to protect natural resources and achieve spatial equity.

Keywords: Urban governance, sustainable development, urban planning tools, Bordj Bou Arreridj city, urban expansion.

مقدمة

مقدمة عامة

عرفت المدن في العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف أبعادها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة النمو الديموغرافي المتزايد والتوسع العمراني المستمر، إلى جانب تعقد الأنشطة داخل المجال الحضري وتزايد حاجيات السكان،[1] وهو ما جعل المدن، خاصة في الدول النامية، تواجه تحديات متزايدة تتعلق بكيفية التحكم في هذا النمو وضمان توازنه، حيث برزت عدة مظاهر اختلال تمثلت في التوسع العمراني غير المنظم، الضغط على البنى التحتية، تدهور الإطار البيئي، وعدم تكافؤ شهدت المدن خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف أبعادها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة التزايد المستمر في عدد السكان، والتوسع العمراني المتسارع، فضلًا عن تعقّد الأنشطة داخل المجال الحضري وتنامي حاجيات السكان. وقد أفرزت هذه التحولات، خاصة في الدول النامية، جملة من التحديات المتزايدة المرتبطة بكيفية التحكم في هذا النمو الحضري وضمان توازنه واستدامته، في ظل محدودية الإمكانيات وضعف آليات التسيير التقليدية.

وفي هذا السياق، برزت عدة مظاهر اختلال مست المجال الحضري، من أبرزها التوسع العمراني غير المنظم، والضغط المتزايد على البنى التحتية والتجهيزات العمومية، إلى جانب تدهور الإطار البيئي واختلال التوازنات المجالية، إضافة إلى عدم العدالة في توزيع الخدمات والمرافق داخل الأنسجة الحضرية. وقد انعكست هذه الوضعيات بشكل مباشر على جودة الحياة الحضرية، وعلى قدرة المدن على أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة، مما يستدعي إعادة النظر في أساليب تسييرها وتخطيطها.

وأمام هذه التحديات، برزت التنمية الحضرية المستدامة كخيار استراتيجي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية من جهة أخرى، بما يضمن استمرارية التنمية وتحسين ظروف عيش السكان على المدى البعيد. غير أن بلوغ هذا الهدف لا يرتبط فقط بمدى توفر أدوات التخطيط العمراني، بل يتطلب بالأساس اعتماد مقاربات حديثة في إدارة المجال الحضري تقوم على الفعالية والمرونة والاستشراف[2].

وفي هذا الإطار، ظهر مفهوم الحوكمة الحضرية كمقاربة حديثة في تسيير المدن، يرتكز على جملة من المبادئ الأساسية، من بينها الشفافية، والمشاركة، والتنسيق بين مختلف الفاعلين، إضافة إلى المساءلة وتحمل المسؤولية. وتهدف هذه المقاربة إلى إشراك مختلف المتدخلين، سواء كانوا مؤسسات

[1] بن غضبان، فؤاد .(2014) .**المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام** .عمّان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .(2002) .(UN-Habitat) **الحملة العالمية للحوكمة الحضرية (The Global Campaign on Urban Governance)**.

عمومية أو فاعلين اقتصاديين أو مجتمعًا مدنيًا، في عملية صنع القرار، بما يسمح بتحقيق تسيير حضري أكثر نجاعة وعدالة واستجابة لاحتياجات السكان.

ورغم الأهمية المتزايدة التي يكتسيها هذا المفهوم، إلا أن تجسيده على أرض الواقع يواجه العديد من التحديات، خاصة في السياقات التي تتسم بمركزية القرار، وضعف التنسيق بين المتدخلين، ومحدودية مشاركة المجتمع المحلي. وتؤدي هذه الإكراهات إلى تقليص فعالية السياسات الحضرية، واستمرار مظاهر الاختلال داخل المراكز الحضرية، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتندرج المدن الجزائرية ضمن هذا الإطار العام، حيث تعرف بدورها تحولات حضرية متسارعة تطرح تحديات حقيقية على مستوى التسيير والتنظيم. وتُعد مدينة برج بوعريريج مثالًا دالًا على ذلك، إذ شهدت خلال السنوات الأخيرة نموًا عمرانيًا واقتصاديًا ملحوظًا، مدفوعًا بديناميكية الاستثمار والنشاط الصناعي، غير أن هذا التطور لم يخلُ من بعض النقائص، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم المجال الحضري، وتوزيع التجهيزات والخدمات، وكذا فعالية آليات التسيير الحضري.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تطرح إشكالية مدى قدرة الحوكمة الحضرية على تحقيق مراكز حضرية مستدامة، قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الحديثة وضمان جودة الحياة للسكان. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة الحضرية في تحقيق الاستدامة داخل المراكز الحضرية، من خلال دراسة حالة مدينة برج بوعريريج، وذلك عبر تشخيص واقع الحوكمة الحضرية بها، وإبراز أهم التحديات التي تعيق تفعيلها، فضلًا عن اقتراح مجموعة من الآليات والتوصيات التي من شأنها تحسين تسيير المجال الحضري وتعزيز استدامته في ظل التحولات الراهنة.

توزيع الخدمات والتجهيزات داخل المراكز الحضرية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على جودة الحياة الحضرية وعلى قدرة هذه المراكز على أداء وظائفها بشكل فعال؛ وفي ظل هذه التحديات، برزت التنمية الحضرية المستدامة كخيار استراتيجي يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة من جهة أخرى، بما يضمن استمرارية التنمية وتحسين ظروف عيش السكان على المدى الطويل، غير أن تحقيق هذا الهدف لا يرتبط فقط بوجود أدوات تخطيطية، بل يتطلب بالدرجة الأولى اعتماد أساليب حديثة وفعالة في تسيير المجال الحضري، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الحوكمة الحضرية كمقاربة جديدة تقوم على مبادئ الشفافية، المشاركة، التنسيق، والمساءلة، وتسعى إلى إشراك مختلف الفاعلين في عملية اتخاذ القرار، بما يسمح بتحقيق تسيير أكثر كفاءة وعدالة للمجال الحضري؛ ورغم الأهمية التي يكتسيها هذا المفهوم، إلا أن تطبيقه في الواقع يواجه عدة صعوبات، خاصة في المدن التي تعاني من مركزية القرار وضعف التنسيق بين المتدخلين ومحدودية إشراك

المجتمع المحلي، وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية السياسات الحضرية واستمرار مظاهر الاختلال داخل المراكز الحضرية؛ وفي هذا الإطار، تندرج المدن الجزائرية ضمن هذا السياق، حيث تعرف تحولات حضرية متسارعة تطرح تحديات حقيقية على مستوى التسيير والتنظيم، وتُعد مدينة برج بوعريريج نموذجًا واضحًا لذلك، إذ شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا عمرانيًا واقتصاديًا ملحوظًا، غير أن هذا التطور رافقته بعض الاختلالات المرتبطة بتنظيم المجال الحضري، توزيع الخدمات، وتسيير المراكز الحضرية، مما يطرح إشكالية مدى فعالية الحوكمة الحضرية في تحقيق مراكز حضرية مستدامة داخل هذه المدينة؛ ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة الحضرية في تحقيق الاستدامة داخل المراكز الحضرية، من خلال دراسة حالة مدينة برج بوعريريج، وذلك عبر تشخيص واقع الحوكمة الحضرية، إبراز أهم التحديات التي تعيق تفعيلها، ومحاولة تقديم مقترحات من شأنها تحسين تسيير المراكز الحضرية وتعزيز استدامتها بما يتماشى مع متطلبات التنمية الحضرية الحديثة[3].

[3] مرزوق، عنترة، وسي حمدي، عبد المؤمن" .(2018) .**الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات** ."مجلة التراث، العدد 01.

الفصل التمهيدي

الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة

اتسم التطور الحضري خلال العقود الأخيرة بوتيرة متسارعة، تجلت في تزايد الكثافة السكانية واستمرار الامتداد العمراني، إلى جانب تعقّد متطلبات إدارة المجال الحضري. وقد نتج عن هذه التحولات ضغط متزايد على الموارد الطبيعية، والبنى التحتية، والخدمات الأساسية، مما ساهم في بروز مجموعة من الاختلالات ذات الأبعاد المجالية والبيئية والاجتماعية، والتي ظهرت من خلال الانتشار غير المنظم للعمران، وتراجع مستوى جودة العيش، وعدم التوازن في توزيع التجهيزات والخدمات داخل المدن.

وأمام هذه الإكراهات، برز توجه التنمية الحضرية المستدامة كخيار أساسي يسعى إلى تحقيق انسجام بين مختلف الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر مع الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة. غير أن بلوغ هذا الهدف يظل مرتبطًا بمدى توفر أساليب تسيير ناجعة، قادرة على تحقيق التنسيق بين مختلف الفاعلين وضمان الاستغلال الرشيد للإمكانات المتاحة.

من هذا المنطلق، أضحت الحوكمة الحضرية من أبرز المداخل الحديثة في إدارة المدن، باعتبارها نموذجًا يقوم على إشراك الفاعلين المحليين، تعزيز الشفافية والمساءلة، تحسين جودة اتخاذ القرار، والانتقال من منطق التسيير الإداري التقليدي إلى منطق التدبير التشاركي. إلا أن واقع الممارسة في العديد من المدن النامية، ومن بينها المدن الجزائرية، يكشف عن فجوة واضحة بين الإطار النظري للحوكمة وتطبيقاته الميدانية، نتيجة هيمنة مركزية القرار، ضعف المشاركة المواطِنة، وتداخل الصلاحيات بين الهيئات والمؤسسات.

وتندرج مدينة برج بوعريريج ضمن هذا السياق، حيث تشهد توسعًا حضريًا متسارعًا وتطورًا اقتصاديًا ملحوظًا، قابله ظهور عدة اختلالات حضرية أثّرت على أداء المراكز الحضرية ومستوى استدامتها، سواء من حيث البعد البيئي، الاجتماعي أو الاقتصادي. كما يطرح واقع تطبيق أدوات التهيئة والتعمير، وآليات اتخاذ القرار الحضري، تساؤلات حول مدى فعالية منظومة الحوكمة الحضرية المحلية.

وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول البحث في العلاقة بين الحوكمة الحضرية وتحقيق الاستدامة في المراكز الحضرية، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الحوكمة الحضرية في تحقيق مراكز حضرية مستدامة في مدينة برج بوعريريج؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع الحوكمة الحضرية في مدينة برج بوعريريج؟
- ما مدى انعكاس آليات الحوكمة الحالية على الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسسية للاستدامة الحضرية؟

- ما هي أهم العوائق التي تحد من فعالية الحوكمة في تحقيق مراكز حضرية مستدامة؟

2. فرضيات الدراسة

انطلاقًا من إشكالية البحث وتساؤلاته، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

- تسهم الحوكمة الحضرية، في حال تفعيل مبادئها وآلياتها، في تحقيق مراكز حضرية مستدامة بمدينة برج بوعريريج، إلا أن ضعف تطبيقها العملي يحد من فعاليتها.

الفرضيات الفرعية

- ✓ يعاني نظام الحوكمة الحضرية في مدينة برج بوعريريج من اختلالات مؤسساتية وتنظيمية، أبرزها مركزية القرار وضعف التنسيق بين الفاعلين المحليين.
- ✓ يؤثر ضعف المشاركة المواطِنة والتخطيط التشاركي سلبًا على تحقيق العدالة المجالية وجودة الخدمات الحضرية داخل المراكز الحضرية.
- ✓ يساهم ضعف تطبيق أدوات التهيئة والتعمير (PDAU وPOS) في استمرار مظاهر التوسع العمراني غير المنظم وتدهور بعض المؤشرات البيئية.

3. أهداف الدراسة

- ✓ توضيح الإطار المفاهيمي للحوكمة الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة، وإبراز العلاقة التكاملية بينهما.
- ✓ تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للحوكمة الحضرية في الجزائر، ومدى فعاليته على المستوى المحلي.
- ✓ تشخيص واقع الحوكمة الحضرية في مدينة برج بوعريريج، مع تحديد أهم الفاعلين المحليين وأدوارهم. رصد مظاهر اختلال الحوكمة الحضرية وانعكاساتها على المراكز الحضرية (التوسع العشوائي، تسيير النفايات، نقص المساحات الخضراء...).
- ✓ تقييم مستوى الاستدامة في المراكز الحضرية لمدينة برج بوعريريج اعتمادًا على مجموعة من المؤشرات البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسسية.
- ✓ تحديد أبرز العراقيل التي تحد من تفعيل مبادئ الحوكمة الحضرية المستدامة على المستوى المحلي. اقتراح نموذج حوكمة حضرية مستدامة ملائم لخصوصيات مدينة برج بوعريريج، يساهم في تحسين أداء المراكز الحضرية.

- ✓ تقديم توصيات عملية موجهة للفاعلين المحليين وصنّاع القرار من أجل تعزيز الحوكمة الحضرية وتحقيق التنمية المستدامة.

4. أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، نظرًا لارتباطها بقضايا حضرية راهنة تعيشها المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة برج بوعريريج بصفة خاصة، ويمكن إبراز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

الأهمية العلمية

- ✓ تسهم الدراسة في إثراء الرصيد المعرفي المتعلق بمفاهيم الحوكمة الحضرية والاستدامة الحضرية، وإبراز العلاقة التكاملية بينهما.
- ✓ توفّر إطارًا نظريًا ومنهجيًا يمكن الاعتماد عليه في دراسات حضرية مستقبلية، خاصة تلك المتعلقة بتقييم أداء الحوكمة الحضرية في المدن المتوسطة.
- ✓ تدعم الاتجاهات البحثية الحديثة التي تعتبر الحوكمة أداة أساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الأهمية التطبيقية

- ✓ تساعد نتائج الدراسة في تشخيص واقع الحوكمة الحضرية بمدينة برج بوعريريج، وتحديد مواطن القوة والضعف في تسيير الشأن الحضري.
- ✓ تمكّن صُنّاع القرار والفاعلين المحليين من الاستفادة من المؤشرات المقترحة لتقييم مستوى الاستدامة في المراكز الحضرية.
- ✓ تساهم في اقتراح نموذج عملي للحوكمة الحضرية المستدامة قابل للتطبيق في مدن جزائرية أخرى ذات خصائص مماثلة.

الأهمية التخطيطية

- ✓ تدعم عملية تحسين أدوات التهيئة والتعمير (PDAU وPOS) من خلال إدماج مبادئ الحوكمة والاستدامة في التخطيط الحضري.
- ✓ تساهم في تعزيز التخطيط التشاركي وتحقيق العدالة المجالية بين مختلف أحياء ومراكز المدينة. تشكّل مرجعًا تقنيًا للمهندسين الحضريين والمخططين في إعداد سياسات تنموية أكثر استدامة.

5. منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تتلاءم مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وتتمثل فيما يلي:

1. المنهج المتبع

- **المنهج الوصفي:**

لوصف المفاهيم النظرية المتعلقة بالحوكمة الحضرية والاستدامة الحضرية، وتحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لها في الجزائر.

- **المنهج التحليلي:**

لتحليل واقع الحوكمة الحضرية وأثرها على المراكز الحضرية، ودراسة مظاهر الاختلالات الحضرية من خلال مؤشرات الاستدامة.

6. أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وتتمثل فيما يلي:

- تحليل الوثائق الرسمية:

ويشمل القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بالحوكمة الحضرية والتهيئة والتعمير في الجزائر، مثل قانون البلدية والولاية، وأدوات التعمير (PDAU وPOS)، ومخططات التنمية البلدية.

- تحليل الخرائط والمخططات العمرانية:

من خلال دراسة وثائق التهيئة والتعمير الخاصة بمدينة برج بوعريريج، وتحليل أنماط التوسع العمراني وتوزيع المراكز الحضرية.

الملاحظة الميدانية:

تم إجراء زيارات ميدانية لمدينة برج بوعريريج ، قصد رصد مظاهر الاختلال الحضري ومستوى جودة الإطار المبني والخدمات.

- البيانات الإحصائية:

الاعتماد على المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتوفرة من مصادر رسمية لدعم التحليل الكمي والنوعي.

- الصور والوثائق الميدانية:

لاستخدامها كوسيلة داعمة لتشخيص الواقع الحضري وتوضيح الحالات المدروسة.

7. حدود الدراسة

الحدود المكانية

تقتصر الدراسة من الناحية المكانية على مدينة برج بوعريريج، باعتبارها نموذجًا لمدينة جزائرية متوسطة تشهد تحولات حضرية متسارعة، مع التركيز على المراكز الحضرية داخل النسيج العمراني دون التطرق لبقية بلديات الولاية.

الحدود الزمانية

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2026، وهي فترة شهدت تطورات ملحوظة في مجال التهيئة الحضرية، تطبيق قوانين التسوية، وبروز توجهات جديدة مرتبطة بالحوكمة الحضرية والتنمية المستدامة.

8. هيكلة المذكرة

تم تنظيم هذه المذكرة وفق هيكلة منهجية تهدف إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك على النحو التالي:

- ✓ **مقدمة عامة:**

تتناول الإطار العام للموضوع، خلفية الدراسة، الإشكالية، الفرضيات، الأهداف، أهمية البحث، المنهجية، وأدوات الدراسة.

- ✓ **الفصل التمهيدي:**

يقدّم مدخلًا مفاهيميًا ومنهجيًا عامًا للدراسة، مع تحديد الإطار النظري والمنهجي المعتمد.

- ✓ **الفصل الأول:**

يتناول مفاهيم الحوكمة الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة، وأبعادها، ومؤشراتها، مع إبراز العلاقة بين الحوكمة والاستدامة.

- ✓ **الفصل الثاني:**

يركّز على واقع الحوكمة الحضرية في الجزائر من خلال الإطار القانوني والمؤسساتي، والتحديات المطروحة، وآليات تعزيز الحوكمة المستدامة.

- ✓ **الفصل الثالث:**

يخصص لدراسة حالة مدينة برج بوعريريج، من خلال تحليل مظاهر الحوكمة الحضرية، تقييم الاستدامة في المراكز الحضرية، واقتراح نموذج حوكمة حضرية مستدامة.

- ✓ **خاتمة عامة:**

تتضمن عرض النتائج العامة، اختبار الفرضيات، تقديم توصيات عملية، وطرح آفاق البحث المستقبلية.

الفصل الاول

الحوكمة الحضرية والتنمية

1. الحوكمة الحضرية

1.1. مفهوم الحوكمة

يُشير مصطلح الحوكمة في اللغة العربية إلى لفظ مستحدث أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 2002م، وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية (Governance) المشتقة من أصل الفعل "حَكَمَ". وقد انتقل هذا المصطلح من الحقل السياسي إلى الحقل الاقتصادي ليدل على المعنى الاصطلاحي المرتبط بالشركات، فيما يُعرف بـ "حوكمة الشركات".[4]

وتتعدد التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالحوكمة بناءً على وجهات نظر الباحثين وخلفياتهم الأيديولوجية، ومن أبرزها ما ورد في المصادر:

2.1. التعريفات الاصطلاحية والمؤسساتية

- ✓ المعهد الدولي للعلوم الإدارية: يُعرف الحوكمة بأنها العملية التي يمارس من خلالها أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي، ومن ثم اتخاذ القرارات التي تهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة.[5]
- ✓ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): يرى أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتتألف من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمارس من خلالها المواطنون والجماعات مصالحهم وحقوقهم القانونية. [6]
- ✓ الحوكمة الإدارية: تُعرف بأنها مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والكفاءة في أداء الإداريين عبر اختيار أساليب فعالة لتحقيق أهداف الدولة.[5]

3.1. المسميات المرادفة

يُستخدم مصطلح الحوكمة أحياناً بمرادفات أخرى تحمل دلالات مشابهة مثل: "الإدارة الرشيدة"، "الحكم الراشد"، "الحكمانية"، أو "الحكم الصالح". ويعود التنوع في هذه التسميات إلى اختلاف توجهات المنظمات والباحثين في تناولهم لمعاني الحوكمة.[5]

---

[4] السياري، س. م. (16 ديسمبر 2018) .مفهوم الحوكمة.. التعريف والمبادئ. صحيفة مال، 4/2.

[5] فوكة، س. (ديسمبر، 2010) .كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر: الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية.

[6] عبد العزيز، س. (يناير، 2022) .الحوكمة الإدارية في جماعة الإخوان المسلمين في مصر. منشور على موقع ResearchGate. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 يناير 2023 عبر الرابط: https://bit.ly/3YI7mzt .

4.1. أسباب ظهور مفهوم الحوكمة

ارتبط ظهور المفهوم في أواخر الثمانينات بكتابات البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى، نتيجة جملة من التحولات:

- ✓ **العولمة:** وما صاحبها من انتشار للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات غير الحكومية.
- ✓ **فشل الإدارة التقليدية:** تضخم الجهاز البيروقراطي وعجز الإدارات الحكومية عن التكيف مع المتطلبات المتغيرة للمجتمعات.
- ✓ **عجز الدولة:** فشل بعض الدول (خاصة في إفريقيا والبلدان النامية) في تلبية احتياجات مواطنيها، وفشلها في أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية، مما أدى لانعدام الثقة في المؤسسات الوطنية.[7]

5.1. مبادئ الحوكمة الأساسية

تستند الحوكمة كمقاربة نظرية إلى مبادئ يمكن من خلالها قياس أداء الأنظمة، وهي:

- ✓ **المشاركة:** حق الجميع في اتخاذ القرار، سواء مباشرة أو عبر مؤسسات شرعية وسيطة.
- ✓ **الشفافية:** تدفق المعلومات وبقاؤها في متناول المعنيين بها لفهم ومتابعة العمليات.
- ✓ **العدالة والمساواة:** توفير الفرص للجميع لتحسين أوضاعهم، مع استهداف الفئات الأقل حظاً.
- ✓ **المساءلة:** مسؤولية متخذي القرار في القطاعات العامة والخاصة أمام الشعب وأصحاب المصلحة.
- ✓ **التمكين والتخويل:** تمكين الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة بناءً على الثقة والاحترام المتبادل.[8]

6.1. الفاعلون في الحوكمة الحضرية

لا تقتصر الحوكمة الحضرية على جهة واحدة، بل تقوم على نهج تشاركي يضم فاعلين من مختلف القطاعات لضمان إدارة فعالة للمجال الحضري وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن تصنيف الفاعلين الأساسيين في الحوكمة الحضرية إلى ثلاث فئات رئيسية:

1.6.1. القطاع العام:

- ✓ يتولى ممارسة السلطة السياسية والإدارية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات.

---

[7] لعجال، ل .(2010/2009) .واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[8] ازروال، ي .(2009/2008) .الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

- ✓ يتمثل دور الفاعلين الحكوميين في وضع القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والكفاءة في الأداء الإداري وتنفيذ خطط الدولة.
- ✓ يكون متخذو القرار في هذا القطاع مسؤولين ومساءلين أمام الشعب عن قراراتهم التي تهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية .[9]

2.6.1. القطاع الخاص:

- ✓ يعد شريكاً أساسياً في العملية التنموية، ويتم تمكينه من متابعة الأهداف المشروعة وتحمل المسؤوليات المشتركة .
- ✓ يساهم في تقديم الخدمات والابتكارات، خاصة في سياق المدن الذكية، مع ضرورة خضوعه لمبادئ المساءلة والشفافية لضمان مراعاة المصلحة العامة.[9]

3.6.1. المجتمع المدني :

- ✓ يشمل الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني التي تمارس حقها في المشاركة في اتخاذ القرار، سواء مباشرة أو عبر مؤسسات وسيطة
- ✓ تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً متزايداً على المستويين الوطني والدولي كفاعل يراقب الأداء ويطالب بالحقوق القانونية والشفافية .
- ✓ تعتمد الحوكمة الرشيدة على تمكين هذه الأطراف وتوفير المعلومات الكافية لها (الشفافية) لفهم العمليات ومتابعتها.[9]

2. الاستدامة الحضرية

1.2. مفهوم التنمية المستدامة

تُعرف التنمية المستدامة بأنها مقاربة تنموية تهدف إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي مع ضمان احترام حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية. فهي ليست مجرد نمو كمي في المؤشرات الاقتصادية، بل هي أسلوب للتنظيم واستراتيجية شاملة تضمن الاستمرارية الزمنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، شريطة أن يتم ذلك في ظل احترام التوازن البيئي ودون تهديد المصادر الطبيعية أو استنزافها.[10]

2.2. أبعاد الاستدامة

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على عدة أبعاد متداخلة تجعل منه مفهماً وظيفياً يتجاوز الطرح النظري:

[9] بن غضبان، ف .(2014) .المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

[10] United Nations Human Settlement. (2002, March). *The Global Campaign on Urban Governance programme.*

1. البُعد الزمني: يتميز هذا المفهوم بكونه استشرافياً، حيث يربط بين احتياجات الحاضر وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مما يفرض نوعاً من "الأخلاق التنموية" في استغلال الثروات.
2. البُعد الإنساني: يُعتبر الإنسان هو محور التنمية المستدامة وعمودها الفقري.

فالتنمية الحقيقية هي التي تؤدي إلى تحسين نوعية حياة الفرد، وتوفير ظروف عمل آمنة، وضمان الحماية الاجتماعية، وتطوير استراتيجيات تنمية الموارد البشرية.

3. البُعد البيئي: يشدد المفهوم على ضرورة الحد من تدهور البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري وتلوث الهواء، معتبراً أن سلامة النظم البيئية هي الضمان الوحيد لاستمرار الحياة والنشاط الاقتصادي.
4. البُعد الاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى محاربة الفقر والجوع، وتحقيق المساواة، وتوفير خدمات الصحة والتعليم الجيد، وضمان السلم والعدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع دون إقصاء.[11]

العلاقة التفاعلية بين عناصر الاستدامة

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التوفيق والانسجام بين ثلاثة عناصر أساسية تشكل مثلث الاستدامة:

- ✓ **النمو الاقتصادي:** الذي يجب أن يكون فعالاً وقادراً على خلق الثروة والعمالة.
- ✓ **الإدماج الاجتماعي:** الذي يضمن توزيع ثمار التنمية بشكل عادل.
- ✓ **حماية البيئة:** التي تضع حدوداً مادية لا ينبغي للنشاط الاقتصادي تجاوزها لضمان بقاء الموارد.

وفي السياق الحضري الحديث، أصبحت التنمية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "الحوكمة الحضرية"؛ حيث تُعد الإدارة الرشيدة والذكية للمدن هي الوسيلة العملية لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع، من خلال تحويل المدن إلى بيئات مرنة، متصلة، وقابلة للعيش، تتبنى حلولاً مبتكرة في مجالات الطاقة والنقل والري بما يخدم الغايات الكبرى للتنمية المستدامة.

3.2. مؤشرات المدينة المستدامة

تُعد مؤشرات المدينة المستدامة بمثابة معايير رقمية وأدوات قياس أساسية تسمح بتتبع حالة الدول والمدن، ومقارنة مدى تقدمها أو تأخرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تكمن أهمية هذه المؤشرات في تزويد متخذي القرار ببيانات دقيقة وموضوعية تتماشى مع الواقع الحضري، وتساعد في رسم سياسات فعالة لرفع جودة الحياة

وتنقسم هذه المؤشرات وفقاً للمصادر إلى أربعة محاور رئيسية:

[11] حرير، أ .(2020/03/13) .المدن الذكية وعملية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: أي مفهوم وأي دور؟. البناء والتعمير.

1.3.2.المؤشرات الاقتصادية

تركز على قياس كفاءة النشاط الاقتصادي ومدى استدامته داخل الوسط الحضري، ومن أبرزها:

- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار.
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها، وهو مؤشر حيوي لمدى ترشيد الموارد.
- كمية إنتاج النفايات، ومدى توفر وكفاءة وسائل النقل والمواصلات.
- الميزان التجاري للسلع والخدمات وقيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي.

2.3.2.المؤشرات الاجتماعية

تستهدف قياس مستوى الرفاهية والعدالة الاجتماعية للسكان، وتشمل:

- ✓ السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- ✓ معدلات البطالة والحالة الصحية العامة للسكان.
- ✓ جودة التعليم والتكوين، ومدى توفر الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم.
- ✓ النسبة المئوية للنمو السكاني، والتي تؤثر بشكل مباشر على التخطيط الحضري.

3.3.2.المؤشرات البيئية

تُعنى بمراقبة التوازن البيئي والحد من التلوث، وتضم:

- ✓ نصيب الفرد من المياه العذبة ونسبة تلوث الهواء في المناطق الحضرية.
- ✓ مساحة الغابات والأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، ورصد معدلات التصحر.
- ✓ كمية استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية وتأثيرها على المحيط البيئي.

4.3.2.المؤشرات المؤسسية والتقنية

تبرز هذه المؤشرات بشكل أكبر عند الحديث عن التحول نحو **المدن الذكية**، وتشمل:

- ✓ **البنية التحتية الرقمية:** مثل عدد مستخدمي الإنترنت، وعدد أجهزة الحاسوب وخطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.
- ✓ **البحث العلمي:** نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ **إدارة الكوارث:** حجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
- ✓ **الالتزام الدولي:** مدى تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها في مجال الاستدامة.

إن تكامل هذه المؤشرات يساهم في تحويل المدينة من مجرد "مكان للعيش" إلى "بيئة وظيفية ذكية" قادرة على مواجهة التحديات الحضرية الكبرى مثل الاكتظاظ المروري والضغط على البنى التحتية [12].

4.2. أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدينة

تتمثل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مجموعة من 17 هدفاً عالمياً وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015 ضمن "أجندة 2030"، وهي تمثل خارطة طريق دولية لتوفير حياة كريمة للجميع، وحماية كوكب الأرض، وضمان السلام والازدهار. وتكتسب هذه الأهداف أهمية قصوى في الوسط الحضري (المدن) نظراً للتحولات الديموغرافية المتسارعة، حيث تشير التقديرات إلى أن ثلثي سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام 2050، مما يجعل المدينة هي الميدان الحقيقي لاختبار نجاح هذه الأهداف.[13]

ويمكن تفصيل علاقة هذه الأهداف بالمدينة وتحدياتها الحضرية من خلال المحاور التالية:

1.4.2 المدينة كحاضنة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية

ترتبط أهداف التنمية المستدامة بالواقع الحضري من خلال السعي للقضاء على الفقر والجوع في الأوساط المدنية المكتظة، وضمان التعليم الجيد والرعاية الصحية للسكان. وتتجلى هذه العلاقة في ضرورة توفير سكن لائق ومنخفض التكلفة، والقضاء على العشوائيات والسكنات الهشة، وهو ما تعتبره الجزائر من أولوياتها لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى مثل العاصمة ووهران وقسنطينة. كما تسعى الأهداف إلى توفير فرص عمل دائمة للحد من معدلات البطالة التي تفرزها ظاهرة تضخم المدن.[14]

2.4.2.مواجهة التحديات الحضرية والبيئية

تعد المدن المسؤول الأول عن استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية، لذا تركز أهداف التنمية المستدامة على تحويل المدن إلى بيئات مرنة ومستدامة من خلال:

- **العمل المناخي:** الحد من تلوث الهواء والاحتباس الحراري الناتج عن النشاطات الحضرية الكثيفة.
- **الإدارة المستدامة للموارد:** ترشيد استهلاك المياه العذبة، وتطوير أنظمة متطورة لتصريف النفايات وتدويرها.
- **الطاقة النظيفة:** التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة (كالطاقة الشمسية) في إنارة المدن وتسيير مرافقها، وهو ما يظهر في نموذج مدينة "سيدي عبد الله" بالجزائر.
- **التحول نحو المدن الذكية كأداة تنفيذية**

---

[12] صباطوري، أ .(2016) .التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، ص ص. 298-319.

[13] بوخالفة، رشيد، سيساوي فضيلة، (2021م)، حوكمة الإدارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية، دفاتر السياسة والقانون المحلي، المجلد 13، العدد 01، ص ص 433، 446 .

[14] بوعيش، شافية، دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 1، ص ص 262، 286 .

تعتبر الحوكمة الحضرية المحلية هي المدخل المنطقي لتحويل المدن التقليدية إلى مدن ذكية قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالمدينة الذكية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة الخدمات الحضرية، مثل أنظمة النقل الذكية لفك الاختناق المروري، والأنفاق التقنية للألياف البصرية وشبكات الري. هذا التكامل بين التقنية والاستدامة يجعل المدن أكثر قدرة على الاستجابة للتحولات السريعة وتلبية احتياجات المواطنين بكفاءة أعلى.[15]

- **واقع تحقيق الأهداف في السياق الجزائري**

أثبتت التقارير الدولية لعام 2022 أن الجزائر تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هذه الأهداف، حيث تصدرت المراتب الأولى إفريقياً وعربياً. وقد تركز هذا النجاح في عدة أهداف مرتبطة بالبناء الحضري والمؤسسي، منها:

- ✓ **الهدف 4 (التعليم):** تحسين جودة التعليم والوصول إليه في مختلف الأقطاب الحضرية.
- ✓ **الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية):** من خلال إنشاء مدن جديدة متصلة وحديثة مثل "بوغزول" التي تضم مراكز بحثية ووكالات فضاء وبنية تحتية رقمية متطورة.
- ✓ **الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدام) والهدف 13 (العمل المناخي):** عبر تبني سياسات ترشيد الطاقة وحماية المحيط البيئي للمدن.

3. العلاقة بين الحوكمة الحضرية والاستدامة

تعتبر العلاقة بين الحوكمة الحضرية والتنمية المستدامة علاقة تفاعلية وظيفية بامتياز، حيث لا يمكن تصور تحقيق استدامة حقيقية في البيئات المدنية دون وجود نظام حوكمة فعال يدير هذه العملية. وبناءً على الدراسات المتخصصة، يمكن تفصيل هذه العلاقة ضمن المحاور التالية لمذكرتك:

1.3. الحوكمة كإطار تنفيذي لمبادئ الاستدامة[16]

تعد الحوكمة الحضرية المحرك الإجرائي الذي يحول مفاهيم التنمية المستدامة من نظريات إلى واقع ملموس. فبينما تحدد الاستدامة "الأهداف" (مثل الحماية البيئية والعدالة الاجتماعية)، توفر الحوكمة "الآليات" اللازمة للوصول إليها. إن تحقيق مؤشرات الحوكمة الحضرية المحلية، مثل المشاركة والشفافية والمساءلة، يؤدي بشكل طردي ومباشر إلى تحسين مؤشرات التنمية المستدامة؛ فكلما كانت الإدارة الحضرية أكثر شفافية ومشاركة، زادت قدرتها على حماية الموارد وترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق التماسك الاجتماعي.

---

[15] بن جدو، أمينة، (2020م)، الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد – دراسة حالة الجزائر للفترة (1997م–2017م)، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، مجلد: 06.

[16] مكتب العمل الدولي لجنة العمالة السياسية والاجتماعية .(2005) تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة، جنيف: الأمم المتحدة، مكتب العمل الدولي.

2.3. التكامل بين الأبعاد التقليدية والبعد المؤسسي[17]

تقوم الاستدامة الحضرية على ثلاثية (الاقتصاد، المجتمع، البيئة)، إلا أن الحوكمة تضيف إليها البعد المؤسسي والتقني. تبرز هذه العلاقة بوضوح في قدرة الحوكمة على خلق توازن بين هذه الأبعاد؛ فهي تضمن أن النمو الاقتصادي لا يتم على حساب البيئة، وأن التطوير الحضري يشمل الفئات الأقل حظاً في المجتمع. وبذلك، تصبح الحوكمة هي الضامن لعدم انحراف العملية التنموية عن مسارها المستدام.[18]

3.3. المدن الذكية كأداة وصل وظيفية

تتجلى العلاقة بين المفهومين في ظهور "المدن الذكية" كحل مبتكر لمواجهة تحديات تضخم المدن, فالحوكمة الحضرية هي المدخل المنطقي لإقامة مدن ذكية، وهذه الأخيرة هي الوسيلة الأنجع لتحقيق الاستدامة, من خلال الحوكمة الذكية، يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات للابتكار في أنظمة المدينة (مثل النقل والري والطاقة)، مما يؤدي إلى تقليل الآثار البيئية السلبية وزيادة فاعلية الخدمات العمومية، وهو جوهر التنمية المستدامة.[19]

4.3. دور الحوكمة في مواجهة الأزمات الحضرية[20]

تظهر قوة العلاقة بين الحوكمة والاستدامة عند مواجهة الضغوط الحضرية الكبرى، مثل الانفجار السكاني والاختناق المروري ونقص الموارد. في الحوكمة المحلية الفعالة تعمل على:

- ✓ **التنبؤ بالنمو المستقبلي:** عبر التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي الذي يراعي احتياجات الأجيال القادمة.
- ✓ **ترشيد الموارد:** من خلال أساليب إدارة مبتكرة تمنع الهدر وتضمن استدامة الخدمات الحضرية.
- ✓ **المرونة والاستجابة:** تمكين النظام الحضري من التكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية.

5.3. دور الحوكمة في تحسين التخطيط الحضري[21]

[17] مكتب العمل الدولي لجنة العمالة السياسية والاجتماعية .(2005) تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة، جنيف: الأمم المتحدة، مكتب العمل الدولي.

[18] نزار، بسمة، بن السعيد، محمد، (2018م)، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

[19] حرير، أ .(2020/03/13) .المدن الذكية وعملية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أي مفهوم وأي دور؟ البناء والتعمير، (1) 4.

20 devas, n. (2004). Urban Governance Voice and poverty in the devloping world. UK: Earthscan publication.

[21] يحياوي، أحمد، (2017م)، حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية، مجلة معارف علمية دولية محكمة

تلعب الحوكمة دوراً محورياً في تحسين وتطوير التخطيط الحضري، حيث لم تعد مجرد أداة إدارية بل أصبحت استراتيجية شاملة تهدف إلى التنظيم المجالي للمدينة، واحتوائها، وضبط نموها. ويتلخص دور الحوكمة في تحسين التخطيط الحضري بناءً على المصادر في النقاط التالية:

1.5.3.التنبؤ بالنمو المستقبلي والاستباقية

تساهم الحوكمة الحضرية في مساعدة المخططين على التنبؤ بالنمو المستقبلي للسكان، وما يترتب عليه من تغيرات في استخدامات الموارد واحتياجات المواطنين. هذا البُعد الاستشرافي يسمح بوضع خطط حضرية مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات السريعة التي تشهدها البيئات المدنية، بدلاً من مجرد الاستجابة للأزمات بعد وقوعها.

2.5.3.تبني التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي

تفرض الحوكمة الانتقال من أساليب الإدارة التقليدية إلى التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي, هذا النوع من التخطيط يتميز بالانفتاح على الأفكار الجديدة والقدرة على مواجهة تحديات تضخم المدن والاختناق المروري عبر حلول مبتكرة , فالحوكمة تضمن استدامة الخدمات الحضرية وتطويرها من خلال ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتحسين الخدمة العمومية.[22]

3.5.3.التحول نحو المدن الذكية كأداة تخطيطية

تعتبر الحوكمة الحضرية المدخل المنطقي لإقامة مدن ذكية,وهي مدن وظيفية أكثر كفاءة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة العمليات والخدمات الحضرية في هذا السياق، تساهم الحوكمة في:

- تحسين إدارة قطاعات النقل والبيئة والري.
- توفير بيئات عمرانية رقمية وافتراضية تتيح تمثيلاً دقيقاً لطبقات المدينة المستقبلية لإدارتها بذكاء.
- اعتماد الطاقات المتجددة كحلول تقنية لتقليل التأثيرات البيئية السلبية.

4.5.3.تعزيز النهج التشاركي في اتخاذ القرار

مرهون نجاح أي خطة حضرية بمدى مشاركة جميع فاعلي النظام الحضري. تعمل الحوكمة على إدماج القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في عملية التخطيط، مما يضمن أن الخطط الحضرية تعكس احتياجات المواطنين الفعلية وتحظى بدعم أصحاب المصلحة، مما يزيد من فرص نجاح تنفيذها واستدامتها.

5.5.3.تحسين البنية التحتية والنمط المعيشي (النموذج الجزائري)[23]

[22] *compromising-projects-for-smart-and-sustainable-cities-in-algeria*. (2022, 12 05). Consulté le 01 28, 2023, sur euronews.

[23] فوكة، س. (ديسمبر 2010) .كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر: الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية.

يظهر دور الحوكمة في الجزائر من خلال مشاريع المدن الجديدة (مثل سيدي عبد الله وبوغزول) التي تهدف إلى خلق توازن بين الساحل والهضاب العليا. وقد أدى التخطيط القائم على أسس الحوكمة الذكية في هذه المدن إلى:

- ✓ إنجاز أنفاق تقنية مخصصة للكهرباء والألياف البصرية ومياه الشرب لضمان سهولة الصيانة واستدامة الخدمة.
- ✓ توفير مساكن منخفضة التكلفة وقروض ميسرة للقضاء على العشوائيات وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.
- ✓ تحسين إدارة الطاقة عبر استخدام الخلايا الشمسية لترشيد الاستهلاك.

6.3. الحوكمة كآلية لتحقيق العدالة المجالية[24]

تُعتبر الحوكمة الحضرية آلية جوهرية لتحقيق العدالة المجالية، حيث تتجاوز كونها مجرد أداة إدارية لتصبح إستراتيجية شاملة تهدف إلى التنظيم المجالي للمدينة، واحتوائها، وضبط نموها بشكل يضمن التوزيع العادل للموارد. وتتجلى أدوارها كآلية لتحقيق هذه العدالة في النقاط التالية:

1.6.3. تكافؤ الفرص واستهداف الفئات الهشة:

ترتكز الحوكمة على مبدأ العدالة والمساواة، الذي يفرض توفير الفرص لجميع المواطنين على اختلاف أجناسهم لتحسين أوضاعهم، مع التركيز بشكل خاص على استهداف الفقراء والأقل حظاً لضمان رفاهية شاملة لا تستثني أحداً.

2.6.3. خلق التوازن الإقليمي:

تهدف الحوكمة في سياق التخطيط الحضري إلى خلق توازن تنموي بين الساحل والهضاب العليا والجنوب. ويظهر ذلك في التوجه الجزائري نحو إنشاء مدن جديدة (مثل بوغزول وسيدي عبد الله) لتكون أقطاباً جاذبة للسكان، مما يساهم في فك الاختناق عن المدن الكبرى وتوزيع الثروة والخدمات بشكل أكثر إنصافاً بين المناطق الجغرافية.

3.6.3. معالجة الاختلالات في المناطق المعزولة:

[24] هوداف، ر .(31 5 ,2018) .الجزائر تُرجئ افتتاح مدينتها الذكية Consulté le 02 03, 2023, sur .المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تسعى برامج الحوكمة الحضرية إلى تحسين إطار معيشة سكان المناطق الريفية والهضاب العليا والواحات، خاصة تلك التي تتميز بالفقر والعزلة، عبر توجيه مشاريع البنية التحتية للموارد المائية والأشغال العمومية نحو هذه المناطق لتجسيد التماسك الإقليمي.

4.6.3. القضاء على الإقصاء الحضري: تُعد الحوكمة آلية فعالة للقضاء على العشوائيات والسكنات الهشة، حيث تعمل الدولة من خلالها على تقديم بدائل سكنية منظمة وقروض ميسرة، مما يضمن دمج الفئات المهمشة في فضاءات حضرية لائقة ومتصلة.

5.6.3. تحسين الأحياء الفقيرة: من توصيات الحوكمة الرشيدة ضرورة تبني سياسات تنموية تعمل على تحسين المستوى الاجتماعي للأحياء الفقيرة والهشة، ومراعاة النظام الاجتماعي للدولة عند وضع أي مخطط حضري جديد.

6.6.3. النهج التشاركي كضمانة للعدالة: إن نجاح الخطط الحضرية وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات مرهون بـ مشاركة جميع فاعلي النظام الحضري (الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني). هذه المشاركة تضمن أن تكون القرارات التنموية نابعة من الاحتياجات الفعلية للسكان في مختلف المجالات المكانية، مما يحقق عدالة في "صنع القرار" قبل عدالة "توزيع النتائج" .

خلاصة الفصل

يخلص هذا الفصل إلى أن الحوكمة الحضرية المحلية تمثل المدخل المنطقي والركيزة الأساسية لإقامة مدن ذكية قادرة على تجسيد أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع , وقد تبين أن هناك علاقة تفاعلية وظيفية طردية بين مؤشرات الحوكمة (كالمشاركة، الشفافية، والمساءلة) وبين قدرة المدن على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

ويبرز الفصل أن التحول نحو المدن الذكية ليس مجرد ترف تقني، بل هو وسيلة حتمية لترشيد إدارة الموارد الحضرية وفك الاختناق عن المدن الكبرى من خلال استخدام حلول مبتكرة في قطاعات النقل والري والطاقة المتجددة. وفي السياق الجزائري، كشفت الدراسة أن الدولة تبنت برامج تنموية متتالية مكنتها من إحراز تقدم ملحوظ، حيث تصدرت الجزائر المراتب الأولى إفريقياً وعربياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 ,كما يُسلط الفصل الضوء على أن مشاريع المدن الجديدة، مثل سيدي عبد الله وبوغزول، تشكل الأداة الإجرائية لتحقيق العدالة المجالية وفك الضغط عن الأقطاب الحضرية التقليدية، مع ضمان بيئة معيشية مرنة ومتصلة للسكان . وأخيراً، ينتهي الفصل بالتأكيد على أن استدامة هذه النتائج مرهونة بتبني حوكمة مرنة تتكيف مع التحولات الرقمية السريعة وتشرك كافة فاعلي النظام الحضري من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني لضمان نجاح الخطط التنموية المستهدفة .

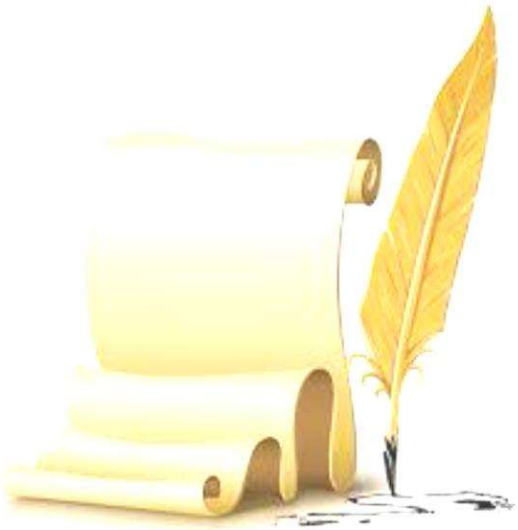

الفصل الثاني

واقع الحوكمة الحضرية في الجزائر

تمهيد الفصل

تعد الحوكمة الحضرية من المفاهيم الأساسية في إدارة المدن المعاصرة، حيث تهدف إلى تحسين أساليب تسيير المجال الحضري من خلال تعزيز الشفافية، المشاركة، والتنسيق بين مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار. وقد أصبح الاهتمام بهذا المفهوم ضروريًا في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المدن، مثل التوسع العمراني السريع، الضغط على الموارد، والحاجة إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة وفي هذا السياق، تعتمد الحوكمة الحضرية في الجزائر على مجموعة من الأطر القانونية والمؤسساتية التي تنظم عمل الجماعات المحلية وتحدد آليات التخطيط وإدارة المجال الحضري. كما تستند إلى أدوات التخطيط العمراني، مثل مخططات التهيئة والتعمير ومخططات التنمية المحلية، التي تهدف إلى توجيه النمو الحضري وتنظيم استعمالات الأراضي بما يتماشى مع متطلبات التنمية, وعليه، يهدف هذا الفصل إلى إبراز الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة الحضرية في الجزائر، من خلال التطرق إلى أهم النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية، إضافة إلى عرض أدوات التهيئة والتعمير ومخططات التنمية البلدية، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الحضرية والآليات الممكنة لتعزيزها وتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة الحضرية في الجزائر

1. الإطار القانوني

تعتمد الحوكمة الحضرية في الجزائر على مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم عمل الجماعات المحلية وتحدد صلاحياتها في مجال التهيئة والتعمير وإدارة المجال الحضري, ومن أهم هذه النصوص قانون البلدية وقانون الولاية اللذان يشكلان الأساس القانوني لتنظيم الإدارة المحلية وتسيير الشؤون الحضرية.

1.1. قانون البلدية[25]

يعد قانون البلدية 11-10 الإطار القانوني الذي يحدد تنظيم البلدية وصلاحياتها باعتبارها الجماعة الإقليمية الأساسية الأقرب إلى المواطن. وتلعب البلدية دورًا محوريًا في تطبيق سياسات التهيئة العمرانية وإدارة المجال الحضري.

ويمنح هذا القانون لرئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي البلدي مجموعة من الصلاحيات في مجال التعمير، من أهمها:

- ✓ منح رخص البناء والهدم والتجزئة وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- ✓ السهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير داخل إقليم البلدية.
- ✓ حماية البيئة والمحافظة على جمالية النسيج العمراني.
- ✓ مراقبة عمليات البناء ومطابقتها للمعايير القانونية.
- ✓ المساهمة في إعداد برامج التنمية المحلية والمشاريع العمرانية.

كما يضطلع المجلس الشعبي البلدي بدور مهم في حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، إضافة إلى مشاركته في برامج السكن والتنمية المحلية، وهو ما يعكس أهمية البلدية في تجسيد مبادئ الحوكمة الحضرية على المستوى المحلي .

2.1. قانون الولاية[26]

يشكل قانون الولاية 12-07 الإطار القانوني الذي ينظم عمل الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتلعب دورًا تنسيقيًا واستراتيجيًا في التنمية الإقليمية.

ويمارس المجلس الشعبي الولائي صلاحيات متعددة في مجال التنمية الحضرية، من أبرزها:

[25] قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 رجب (1432هـ) الموافق 22 يونيو (2011م) المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011م.

[26] قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول (1433هـ) الموافق 21 فبراير (2012هـ) المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة بتاريخ 29 فبراير 2012م.

- ✓ المساهمة في إعداد مخططات التنمية على مستوى الولاية.
- ✓ دعم برامج السكن ومشاريع التهيئة العمرانية.
- ✓ التنسيق بين البلديات في تنفيذ المشاريع الحضرية.
- ✓ حماية التراث الثقافي والمعماري.
- ✓ تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية المحلية.

كما تعمل الولاية على تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والنقل والمرافق العمومية، بما يساهم في تحقيق تنمية حضرية متوازنة بين مختلف البلديات التابعة لها .

2. الإطار المؤسساتي للحوكمة الحضرية

يقوم النظام المؤسساتي للحوكمة الحضرية في الجزائر على تفاعل مجموعة من الفاعلين والمؤسسات على المستويين المحلي والولائي، من أبرزها:

- ✓ المجلس الشعبي البلدي
- ✓ رئيس المجلس الشعبي البلدي
- ✓ المجلس الشعبي الولائي
- ✓ الوالي
- ✓ المصالح التقنية والإدارية المكلفة بالتعمير والتهيئة العمرانية

1.2. مفهوم أدوات التهيئة والتعمير[27](PDAU – POS)

تعد أدوات التهيئة والتعمير من أهم الوسائل القانونية والتقنية التي تعتمدها الدولة لتنظيم المجال العمراني وتوجيه نمو المدن. وقد أقر المشرّع الجزائري هذه الأدوات بموجب قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 بهدف التحكم في التوسع الحضري وضمان الاستغلال العقلاني للأراضي .

وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

2.2. مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU)

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وثيقة تخطيط حضري ذات طابع استراتيجي، تهدف إلى تحديد التوجهات الكبرى لتنظيم المجال الحضري على مستوى البلدية أو مجموعة من البلديات. كما يحدد هذا المخطط استعمالات الأراضي الكبرى مثل المناطق السكنية، الصناعية، الفلاحية، ومناطق التجهيزات،

[27] قانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990م، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004م، الجريدة الرسمية رقم 51 الصادرة بتاريخ 15 أوت 2004م.

إضافة إلى ضبط حدود التوسع العمراني مستقبلاً.وبالتالي فإن هذا المخطط يمثل الإطار العام الذي يوجه مختلف عمليات التهيئة والتعمير ويضمن التوازن بين متطلبات التنمية الحضرية وحماية البيئة.

3.2. مخطط شغل الأراضي(POS)

هو أداة تخطيط حضري تفصيلية تهدف إلى تنظيم استعمالات الأراضي داخل جزء محدد من المجال الحضري. حيث يحدد بدقة قواعد البناء والتعمير مثل نوع الاستعمالات، الكثافة العمرانية، الارتفاعات، ومساحات البناء.

وبذلك يشكل مخطط شغل الأراضي وسيلة عملية لتنفيذ التوجيهات التي يحددها مخطط التهيئة والتعمير، ويساهم في تنظيم المجال الحضري وضبط عمليات البناء بما يتوافق مع احتياجات السكان ومتطلبات التنمية الحضرية .

4.2. مفهوم مخططات التنمية البلدية[28]

تشير مخططات التنمية البلدية إلى مجموعة البرامج والمشاريع التي تقوم بإعدادها البلدية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مستوى إقليمها. وتعد هذه المخططات أداة أساسية لتحديد أولويات التنمية المحلية وتوجيه الاستثمارات والموارد نحو تحسين الإطار المعيشي للسكان.

وتركز مخططات التنمية البلدية على عدة مجالات من بينها:

- ✓ تطوير البنية التحتية والمرافق العمومية
- ✓ تحسين الخدمات الحضرية
- ✓ دعم المشاريع الاقتصادية المحلية
- ✓ تطوير السكن والتهيئة العمرانية
- ✓ حماية البيئة وتحسين الإطار الحضري

3. العلاقة بين الحوكمة الحضرية وأدوات التهيئة والتعمير[29]

تعد الحوكمة الحضرية من المفاهيم المعاصرة في مجال إدارة المدن، إذ ترتكز على جملة من المبادئ الأساسية، من أبرزها الشفافية، والمشاركة، والتنسيق بين مختلف الفاعلين، إضافة إلى الفعالية في اتخاذ القرار. وتتجسد هذه المبادئ من خلال اعتماد آليات وأدوات تنظيمية تُمكّن من تخطيط المجال الحضري وتسييره وفق مقاربة عقلانية تستجيب لمتطلبات الاستدامة.

[28] بعلي، محمد الصغير، (2013م)، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع.

[29] بلقيدوم، ص & .مامين، ح. (2019). المدينة الذكية: آفاق جزائرية بخطى عالمية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01.

وفي هذا السياق، تبرز أدوات التهيئة والتعمير، على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي(POS) ، باعتبارها وسائل محورية لتفعيل مبادئ الحوكمة الحضرية ميدانيًا. حيث تساهم هذه الأدوات في تنظيم استعمالات الأرض وتوجيه النمو العمراني بما يتلاءم مع أهداف التنمية الحضرية.

فمن ناحية أولى، يضطلع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) بدور استراتيجي، إذ يحدد الرؤية الشاملة لتنظيم المجال الحضري على مستوى بلدية أو مجموعة من البلديات، من خلال ضبط التوجهات الكبرى للتوسع العمراني وتوزيع مختلف الأنشطة. كما يُسهم في تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في الشأن الحضري، كالجماعات المحلية والمصالح التقنية والقطاعات الوزارية، بما يدعم مبادئ الحوكمة القائمة على التخطيط الاستراتيجي والتكامل المؤسساتي.

ومن ناحية ثانية، يُمثل مخطط شغل الأراضي (POS) الأداة التنفيذية التي تُترجم التوجهات العامة التي يقرّها المخطط التوجيهي، حيث يحدد بشكل دقيق قواعد استعمالات الأراضي وأنماط البناء داخل المجال الحضري. وبذلك، يساهم في تنظيم عمليات التعمير وضبط التوسع العمراني، مع ضمان احترام القوانين والمعايير المعمول بها.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الحوكمة الحضرية وأدوات التهيئة والتعمير هي علاقة تكاملية، إذ توفر هذه الأدوات إطارًا تنظيميًا وتخطيطيًا فعّالًا يُسهم في تحقيق إدارة حضرية رشيدة، قائمة على الاستباق في التخطيط، والتنسيق بين الفاعلين، وتجسيد مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

4. تحديات الحوكمة الحضرية في المدن الجزائرية[30]

1.4. ضعف المشاركة

يقصد بضعف المشاركة محدودية إشراك المواطنين ومختلف الفاعلين المحليين، لاسيما منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في عمليات صنع القرار المرتبطة بالتخطيط والتنمية الحضرية. ويترتب عن هذا الوضع ضعف التفاعل بين السلطات المحلية والسكان، مما ينعكس سلبًا على فعالية السياسات الحضرية، ويحدّ من قدرتها على الاستجابة الحقيقية لاحتياجات المجتمع المحلي.

[30] مرزوق، عنترة، سي حمدي، عبد المؤمن، (2018م)، الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، العدد 01.

2.4. مركزية القرار

تعد مركزية القرار من أبرز الإشكاليات التي تعيق تفعيل الحوكمة الحضرية، حيث تتركز صلاحيات التخطيط واتخاذ القرار على المستوى المركزي للدولة. ويؤدي ذلك إلى تقليص استقلالية الجماعات المحلية، والحدّ من قدرتها على تبني قرارات تتلاءم مع خصوصيات المجال المحلي ومتطلباته التنموية.

3.4. ضعف التنسيق بين الفاعلين

تتجلى هذه الإشكالية في غياب التنسيق الفعّال والتكامل بين مختلف المتدخلين في تسيير المجال الحضري، مثل البلديات والولايات والمصالح التقنية التابعة لمختلف القطاعات. وقد يؤدي هذا الوضع إلى تداخل الصلاحيات وتضارب القرارات، الأمر الذي ينعكس سلبًا على نجاعة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

4.4. محدودية التمويل

تمثل محدودية الموارد المالية عائقًا أساسيًا أمام تحقيق التنمية الحضرية على المستوى المحلي، حيث تعتمد العديد من البلديات بشكل كبير على التحويلات المالية من الدولة، في ظل ضعف مواردها الذاتية. ويؤدي هذا الاعتماد إلى تقليص قدرتها على تمويل مشاريع التهيئة والتجهيزات الحضرية، فضلًا عن تحسين جودة الخدمات العمومية.

5. آليات تعزيز الحوكمة الحضرية المستدامة في الجزائر[31]

1.5. الرقمنة

تُعد الرقمنة من الآليات الحديثة التي تسهم في تحسين فعالية الإدارة الحضرية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. ويقصد بها توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تسيير المرافق والخدمات العمومية، مثل رقمنة الإجراءات الإدارية ونظم المعلومات الجغرافية وإدارة قواعد البيانات الحضرية. وتساهم الرقمنة في تعزيز الشفافية، تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحسين سرعة اتخاذ القرار، بما يدعم كفاءة تسيير المجال الحضري.

2.5. التخطيط التشاركي

يقوم التخطيط التشاركي على إشراك مختلف الفاعلين المحليين، مثل المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الحضرية. ويهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق توافق بين مختلف الأطراف المعنية، وضمان أن تعكس مشاريع التهيئة والتطوير الحضري الاحتياجات الحقيقية للسكان، مما يعزز فعالية السياسات الحضرية واستدامتها.

[31] بلقيدوم، ص & .مامين، ح. (2019). المدينة الذكية: آفاق جزائرية بخطى عالمية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، ص–ص 160–176.

3.5. اللامركزية

تشير اللامركزية إلى نقل جزء من صلاحيات اتخاذ القرار والموارد من السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية، مثل البلديات والولايات. وتساهم هذه الآلية في تعزيز استقلالية الهيئات المحلية وتمكينها من إدارة شؤونها التنموية وفق خصوصياتها المحلية، الأمر الذي يساعد على تحسين فعالية التخطيط الحضري وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية.

4.5. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الآليات المهمة لدعم التنمية الحضرية المستدامة، حيث تقوم على التعاون بين الدولة أو الجماعات المحلية والقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الحضرية. وتساهم هذه الشراكات في تعبئة الموارد المالية والخبرات التقنية، بما يساعد على تحسين جودة الخدمات العمومية وتسريع إنجاز المشاريع التنموية.

خاتمة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن الحوكمة الحضرية في الجزائر تستند إلى مجموعة من الأطر القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى تنظيم إدارة المجال الحضري وتحقيق التنمية المحلية. وتبرز أهمية قوانين الجماعات المحلية، لاسيما قانون البلدية وقانون الولاية، في تحديد صلاحيات مختلف الفاعلين ودورهم في تسيير الشؤون الحضرية, كما تشكل أدوات التهيئة والتعمير، مثل مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، وسائل أساسية لتنظيم استعمالات الأراضي وتوجيه التوسع العمراني، في حين تساهم مخططات التنمية البلدية في دعم التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للسكان, غير أن تطبيق الحوكمة الحضرية في الواقع يواجه عدة تحديات، من أبرزها ضعف المشاركة المجتمعية، مركزية اتخاذ القرار، ضعف التنسيق بين الفاعلين، إضافة إلى محدودية الموارد المالية. ولتجاوز هذه التحديات، أصبح من الضروري تبني مجموعة من الآليات الحديثة، مثل تعزيز الرقمنة، اعتماد التخطيط التشاركي، دعم اللامركزية، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في تحقيق حوكمة حضرية أكثر فعالية واستدامة.

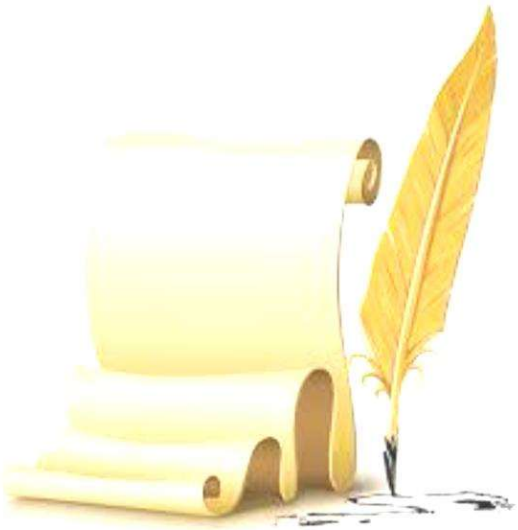

الفصل الثالث

واقع الحوكمة الحضرية في الجزائر

تمهيد الفصل

يتناول هذا الفصل دراسة حالة مدينة برج بوعريريج كنموذج للمجال الحضري في إقليم الهضاب العليا، حيث يسلط الضوء على واقع المدينة من خلال تحليل خصائصها الجغرافية، الديموغرافية، والاقتصادية .ويهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى فهم كيفية إدارة وتسيير هذا المجال في ظل التحولات العمرانية المتسارعة التي شهدتها المدينة منذ ارتقائها إدارياً سنة 1984.

ينصب التركيز في هذه الدراسة على منظومة الحوكمة الحضرية ومدى فاعلية أدوات التهيئة والتعمير، مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) ، في تأطير التوسع العمراني وتوجيهه .كما يستعرض الفصل طبيعة العلاقة بين مختلف الفاعلين في تسيير المدينة، باحثاً في آليات اتخاذ القرار والتنسيق بين المصالح التقنية والجماعات المحلية.

من خلال هذا التشخيص، يسعى الفصل إلى إبراز الفجوة بين التخطيط النظري والواقع الميداني، خاصة فيما يتعلق بمدى الالتزام بالمعايير التنظيمية والقانونية في استهلاك العقار وتوزيع التجهيزات والمرافق العمومية، وذلك لتقييم كفاءة التسيير الحضري الحالي في تحقيق توازن واستدامة لمدينة برج بوعريريج.

1. تقديم عام للمدينة

تُعدّ مدينة برج بوعريريج عاصمة ولاية برج بوعريريج الواقعة في الهضاب العليا شرق الجزائر، وتمتاز بموقع استراتيجي يربط بين مختلف جهات البلاد عبر الطريق السيار شرق–غرب وخط السكة الحديدية، مما عزز من دورها كقطب حضري وإقليمي. عرفت المدينة تطورًا عمرانيًا وديمغرافيًا ملحوظًا خاصة بعد ترقية الولاية سنة 1984، حيث أدى النمو السكاني والهجرة الداخلية إلى توسع النسيج العمراني وتزايد الطلب على السكن والخدمات. كما تعتمد المدينة على مركز حضري رئيسي يضم مختلف الوظائف الإدارية والتجارية، إلى جانب أحياء وتجمعات ثانوية، في إطار بنية حضرية تشهد تحولات مستمرة تفرض تحديات مرتبطة بتنظيم المجال وتحقيق التوازن بين التوسع العمراني ومتطلبات التنمية المستدامة.

2. الموقع الجغرافي

تقع مدينة برج بوعريريج في شرق الجزائر، وهي عاصمة الولاية التي تحمل نفس الاسم، ضمن إقليم الهضاب العليا. تتموضع المدينة في موقع استراتيجي يربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، حيث تقع على محور وطني هام يضم الطريق السيار شرق–غرب، إضافة إلى قربها من شبكة الطرق الوطنية وخط السكة الحديدية، مما يعزز من سهولة الربط مع مختلف المدن الجزائرية. كما تحيط بالمدينة مجموعة من البلديات والمناطق العمرانية التابعة لنفس الولاية، ما يجعلها مركزًا حضريًا رئيسيًا يستقطب السكان والأنشطة الاقتصادية والخدماتية على مستوى الإقليم.

3. الموقع الإداري

تتوسط مدينة برج بوعريريج الإقليم الولائي، وتحتل موقعًا إداريًا محوريًا ضمنه، حيث يحدّها :

- من الشمال بلديتا حسناوة ومجانة
- من الجنوب بلدية الحمادية.
- من الشرق بلديتا سيدي مبارك والعناصر
- بينما يحدّها من الغرب بلدية اليشير.

ويعزز هذا الموقع من دور المدينة كقطب حضري رئيسي داخل الولاية، نظرًا لارتباطها المباشر بعدد من البلديات المجاورة، مما يسهم في ديناميكيتها العمرانية والوظيفية.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لبلدية برج بوعريريج

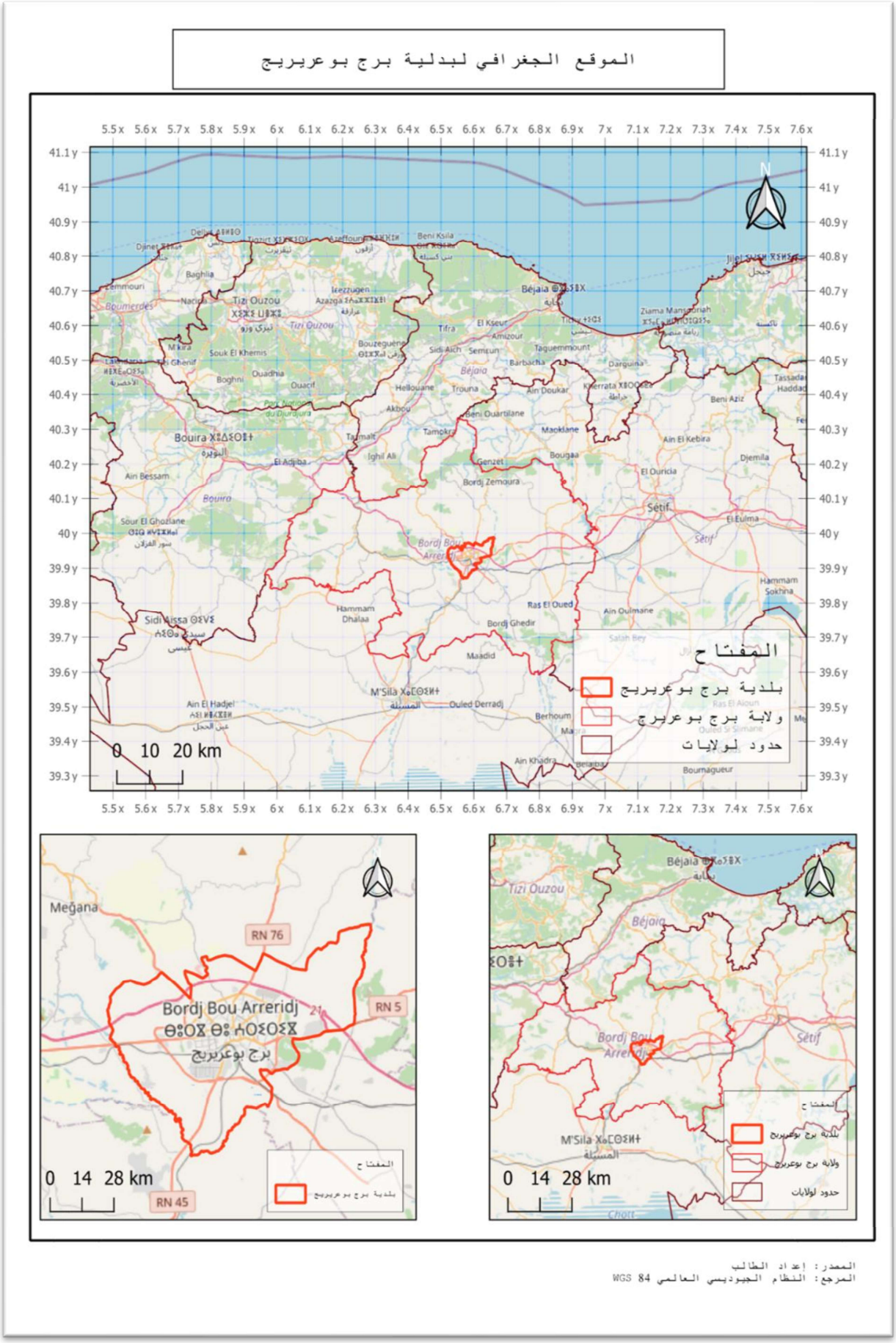

المصدر: إعداد الطالب
المرجع: النظام الجيوديسي العالمي WGS 84

4. الدراسة السكانية

يشكّل السكان ظاهرة ديموغرافية ترتبط بشكل وثيق بالبيئة الطبيعية، حيث يتأثر توزيعهم الجغرافي وأنماط استيطانهم بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية. وتكتسي الدراسة السكانية أهمية كبيرة في مجال تخطيط المدن، باعتبار أن العنصر البشري يُعدّ المحرك الأساسي الذي يؤثر ويتأثر بالمجال العمراني الذي يعيش فيه. كما تُعدّ هذه الدراسة قاعدة أساسية في الدراسات العمرانية، إذ إنّ تزايد عدد السكان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الطلب على السكن والتجهيزات والخدمات المختلفة، مما يفرض على المخططات الحضرية ضرورة مواكبة هذا النمو وتوجيهه بشكل يضمن توازنًا بين الحاجات السكانية وإمكانات المجال.

جدول رقم 01:عدد سكان مدينة البرج

السنة	2022	2018	2008	1998	1987	1977	1966	1954
عدد السكان نسمة	251000	192485	167501	134146	88063	57804	37942	24905

1.4. دراسة التركيبة السكانية

تسمح دراسة التركيبة العمرية للسكان بوضع تصور دقيق للتخطيط المستقبلي، من خلال تحديد نوع وحجم التجهيزات والمرافق الواجب توفيرها لتلبية احتياجات مختلف الفئات العمرية. فالفئة في سن التمدرس تستدعي توفير مؤسسات تعليمية كافية وموزعة بشكل متوازن، في حين تحتاج الفئة النشطة إلى توفير مناصب الشغل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية. أما فئة الأطفال وكبار السن والمتقاعدين، فتتطلب تهيئة فضاءات للترفيه والاستجمام، مثل الساحات العمومية والمناطق الخضراء، بما يضمن تحسين جودة الحياة وتحقيق توازن وظيفي داخل النسيج الحضري.

جدول رقم 02:التركيبة السكانية

الفئات السكانية	إناث	ذكور	الفئات العمرية	المجموع	النسبة(%)
فئة الأطفال قبل الدراسة	9,353	9,989	0–4	19,342	**10.49**
الفئة في سن الدراسة	26,686	27,438	5–19	54,124	**29.35**
الفئة النشيطة	44,899	51,355	20–64	101,487	**55.04**
فئة المسنين	4,632	4,733	+65	9,425	**5.11**
المجموع	90,861	93,515	—	181,134	**100**

الاستنتاج

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول، يتبين أن الفئة العمرية النشيطة (20–64 سنة) تُعد الفئة الغالبة داخل التركيبة السكانية بنسبة تقارب 55%، وهو ما يعكس طابعًا شبابيًا ونشيطًا للسكان، ويؤشر على أهمية دعم هذه الفئة من خلال توفير مناصب الشغل وتعزيز الحركية الاقتصادية. كما تمثل الفئة المتمدرسة (5–19 سنة) نسبة معتبرة تقدر بـ 29.35%، مما يستوجب برمجة مستقبلية مدروسة للتجهيزات التربوية ومراكز التكوين لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم.

في المقابل، تشكل فئة الأطفال (0–4 سنوات) نسبة مهمة تقدر بحوالي 10.49%، وهي فئة تحتاج إلى فضاءات ملائمة للعب والترفيه، في حين تمثل فئة كبار السن (65 سنة فما فوق) نسبة 5.11%، وهي فئة تتطلب توفير فضاءات للاستجمام والراحة بما يضمن تحسين جودة حياتها. وعليه، فإن هذه التركيبة العمرية تفرض ضرورة تحقيق توازن في التخطيط الحضري بين متطلبات الفئات النشيطة واحتياجات الفئات غير النشيطة، لضمان تنمية حضرية متكاملة ومستدامة.

5. الخصائص الاقتصادية

1.5. التركيب الاقتصادي للسكان

تعد مدينة برج بوعريريج من أبرز المدن الصناعية على المستوى الوطني، حيث أسهم موقعها الجغرافي الاستراتيجي في تعزيز مكانتها كقطب اقتصادي مهم ضمن منظومة التنمية في الجزائر. وقد ساعد هذا الموقع على استقطاب العديد من الوحدات الاقتصادية والصناعية، خاصة في مجال الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية، مما جعل المدينة مركزًا للنشاط الإنتاجي والخدمات المرتبطة به، وهو ما انعكس بشكل مباشر على البنية الاقتصادية للسكان وأنماط اشتغالهم.

جدول رقم03:التركيب الإقتصادي

القطاع	زراعة	أشغال عمومية	خدمات	حرف	صناعة	إدارة	أخرى	مجموع
البلدية	1377	21807	18707	4371	6347	10212	4215	***67036***
النسبة%	2.05	32.53	27.91	6.52	9.47	15.23	6.29	**100**

الاستنتاج

من خلال تحليل معطيات الجدول، يتبيّن أن قطاع الأشغال العمومية يُعدّ الأكثر استقطابًا للعمالة، يليه قطاع الخدمات، ثم قطاع الإدارة، في حين يحتل قطاع الصناعة مرتبة متوسطة من حيث التشغيل. أما قطاع الزراعة فيُسجّل أضعف نسبة تشغيل مقارنة بباقي القطاعات، وهو ما يُعزى أساسًا إلى الظروف الطبيعية غير الملائمة، مثل قلة التساقطات وغياب الموارد المائية الكافية، إلى جانب محدودية البنية التحتية الفلاحية كالسدود. ويعكس هذا التوزيع هيمنة الأنشطة الحضرية والخدمية على البنية الاقتصادية للمدينة، مقابل تراجع واضح للأنشطة الفلاحية.

2.5. الفئات النشطة وغير النشطة

جدول رقم04:الفئات النشطة في المجتمع

التعيين	الفئة النشطة	ماكثة بالبيت	المتمدرسين	المتقاعدين	الفئة غير النشطة	غير مصرح بها	المجموع
البلدية	51,270	38,678	19,129	6,513	2,566	75	**118,231**

شكل رقم 01:

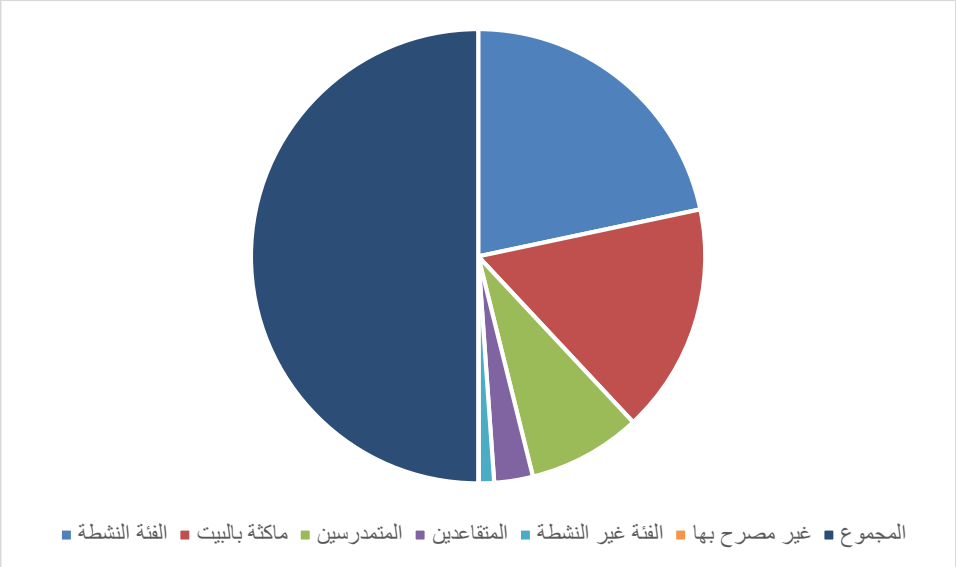

الاستنتاج:

بناءً على الأرقام الواردة في الجدول، يمكن تلخيص الحالة الاجتماعية والمهنية في البلدية كما يلي:

- **الفئة النشطة** :تشكل القوة الضاربة في سوق العمل بنسبة تبلغ **43.36%**من إجمالي السكان، مما يعكس توفر فرص العمل والحيوية الاقتصادية في المنطقة.
- **الفئة غير النشطة** :تمثل نسبة ضئيلة تقدر بـ **2.17%**من النسبة الإجمالية.

- **التوزيع الاجتماعي** :يلاحظ أن النسبة الأكبر خارج القوة العاملة تتركز في "الماكثات بالبيت" يليهم "المتمدرسون"، وهو ما يعطي مؤشراً على التركيبة الديموغرافية الفتية للمجتمع.

6. المرافق والتجهيزات:

تضمّ مدينة برج بوعريريج مجموعة متنوعة من التجهيزات التي تختلف فيما بينها من حيث الوظيفة، ومستوى التجهيز، وكذا من حيث الكمية والنوعية. ومن خلال الدراسة، يمكن تصنيف هذه التجهيزات إلى ما يلي:

جدول رقم05:التجهيزات

نوع التجهيزات	تجهيزات إدارية	تجهيزات تعليمية	تجهيزات صحية	تجهيزات رياضية	تجهيزات دينية	تجهيزات ثقافية
العدد	36	54	2	2	44	1

المصدر :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية البرج 2018.

شكل رقم 02: نسبة التجهيزات

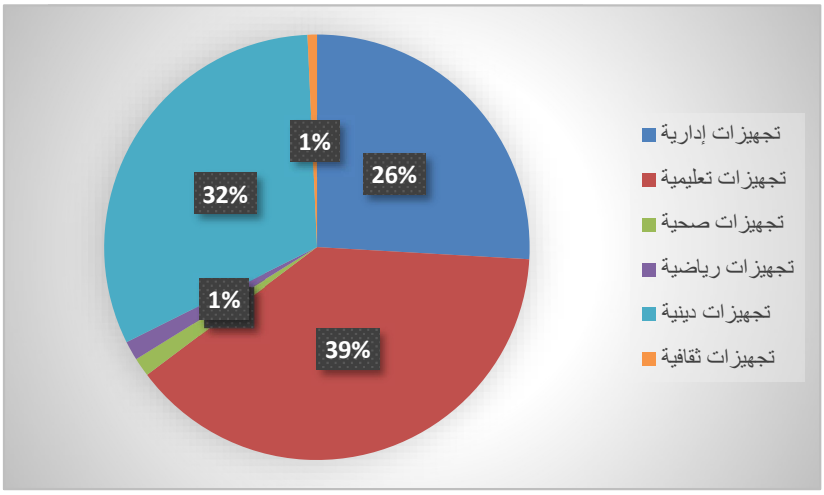

من إعداد الطالب

خريطة رقم 02: توزيع التجهيزات في المدينة

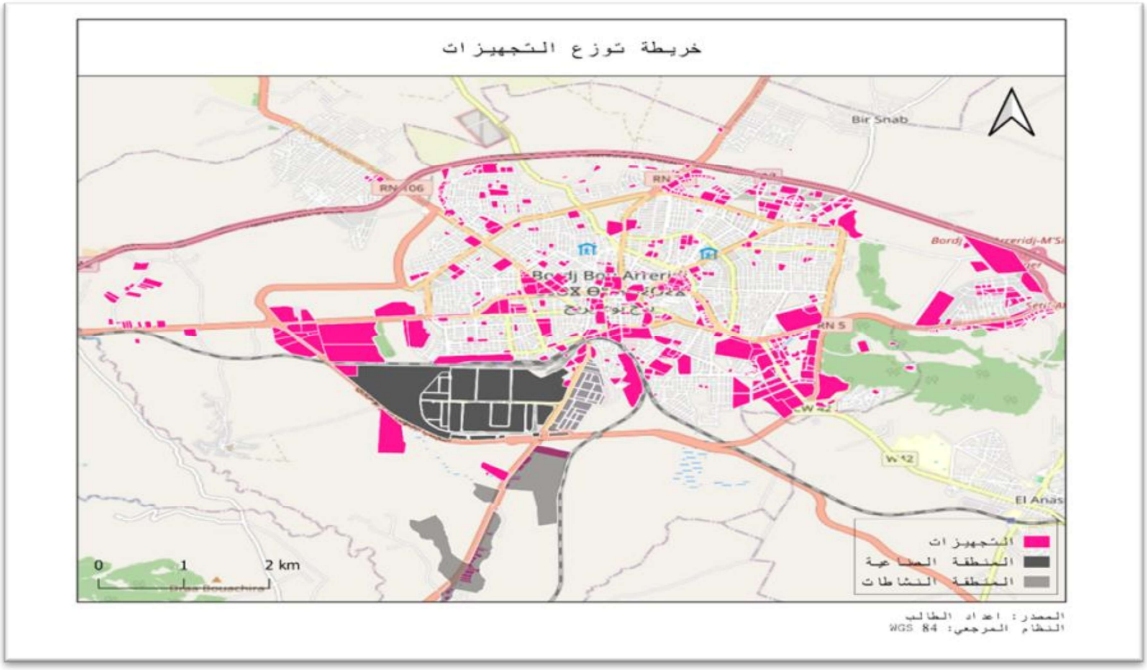

من إعداد الطالب ARCGIS 2026

7. الدراسة الطبيعية

1.7. التضاريس:

تعد التضاريس من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وواضح في تحديد موقع المدينة وفي نمط تمددها وامتدادها العمراني، كما كان لها دور بارز عبر التاريخ في توجيه نشأتها وتطورها، حيث تبرز أهمية هذا العامل في اختلاف مظاهر السطح وما ينجم عنه من تأثيرات على توزيع السكان والأنشطة.

1.2.7. الجبال:

أ. **المنطقة الجبلية الشمالية** :تتمثل في جبال البيان، التي يبلغ ارتفاعها حوالي 1705 متر، والتي تُعرف بسلسلة جبال الأطلس التلي. وتُعتبر هذه الجبال مصدراً هاماً لرياح الرطوبة القادمة من الغرب، حيث تتباين فيها عدة أودية من بينها وادي عمار.

ب. **المنطقة الجبلية الجنوبية** :تتمثل في جبال الحضنة، ويُعد جبل برج الغدير من أبرز معالمها، حيث تنقسم هذه السلسلة إلى قسمين، ويصل ارتفاعها إلى حوالي 1885 متر، وتُعتبر أعلى قمة على مستوى الولاية.

2.2.7. السهول:

تعد مدينة برج بوعريريج منطقة انتقالية تجمع بين الجبال الشمالية والجنوبية، حيث تنتشر بها سهول واسعة تتراوح ارتفاعاتها بين 700 و1000 متر، وتتميز بخصوبة نسبية ساهمت في دعم النشاط الفلاحي، كما تُعد نقطة التقاء عدة طرق ومحاور تربط الشرق بالغرب، خاصة بين بومرداس وبرج بوعريريج.

كما تضم المدينة تضاريس منبسطة نسبيًا، وتُحاط بعدة مرتفعات تؤثر في توجيه التوسع العمراني. وتُعد المنطقة التي تتواجد بها مدينة برج بوعريريج من أهم المناطق الاستراتيجية، حيث تتصل بعدة ولايات مجاورة، ويصل ارتفاعها إلى نحو 1042 متر في الجهة الشمالية الغربية، و1019 متر في الجهة الشرقية للبلدية، فيما يتراوح ارتفاع محيطها بين 850 و960 متر، ليصل إلى حوالي 1043 متر في بعض المناطق المرتفعة.

2.7. الشبكة الهيدروغرافية لبلدية برج بوعريريج:

تُعرَّف الشبكة الهيدروغرافية بأنها مجموع المجاري المائية، سواء كانت أنهارًا أو أودية أو عيونًا أو آبارًا، وتشمل كلًّا من المجاري الدائمة والمؤقتة. وفيما يخص بلدية برج بوعريريج، فإن أغلب مكونات هذه الشبكة تتسم بطابع مؤقت، حيث تكون في معظمها مجاري مائية جافة لا يظهر جريانها إلا خلال فترات التساقط المطري.

وتتمثل أهم الأودية التي تصب نحو الجنوب في اتجاه الحوض الكبير للحضنة فيما يلي:

- **واد برج بوعريريج** :ينبع من سفح جبل مرصيان وضواحي قرية عين السلطان ببلدية مجانة في الجهة الشمالية للولاية. يقطع المدينة عبر حي القراف، وقد أُنجزت به منشآت مغطاة لا تستوعب حجم السيول الكبيرة، وهو ما تسبب في فيضانات فاتح سبتمبر 1966، التي خلّفت 14 ضحية و533 متضررًا، إلى جانب خسائر مادية معتبرة مست المنشآت القاعدية، الطرق، الجسور، الأراضي الزراعية، وشبكتي الكهرباء والهاتف .
- **واد مرج الوسط** :ينبع من ضواحي بلدية حسناوة، ويخترق مدينة برج بوعريريج من جهتها الشرقية، حيث تسبب في أضرار معتبرة بالبنية التحتية خلال فيضانات سنة 1966، ويُصنّف كوادٍ غير مهيأ .
- **واد الصليب** :ينطلق من ضواحي بلدية مجانة شمالًا، ويعبر الجزء الغربي من مدينة برج بوعريريج، ويُعد من الأودية التي تشكل خطرًا دائمًا، إذ تسبب في خسائر مادية وبشرية خلال فيضانات 1966، ولا يزال غير مهيأ .
- **واد بومرقد** :ينبع من ضواحي بلدية حسناوة شرق مدينة البرج، ويشكل بدوره خطرًا دائمًا، كما يُصنّف ضمن الأودية غير المهيأة .**واد لشبور** :ينبع من ضواحي بلدية مجانة غربًا، ويُشكل خطرًا عند نقطة جسر واد لشبور على مستوى الطريق الوطني رقم 32 الرابط بين بلديتي البرج واليشير.

خريطة رقم 03: الشبكة الهيدروغرافية لمدينة برج بوعريريج

من إعداد الطالب ARCGIS 2026

3.7. الانحدارات:

تعدالانحدارات من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في تشكيل الخصائص الطبوغرافية للمنطقة، كما تلعب دورًا أساسيًا في تحديد مدى ملاءمة الأرض للبناء والاستغلال العمراني. ومن خلال دراسة خريطة الانحدارات لمدينة برج بوعريريج، يتضح أن تأثير هذا العامل يبقى محدودًا على مستوى المدينة، بالنظر إلى طابعها العام الذي يغلب عليه الانبساط، مع وجود فئتين أساسيتين من الانحدار.

خريطة رقم 04: خريطة الإرتفاعات لمدينة برج بوعريريج

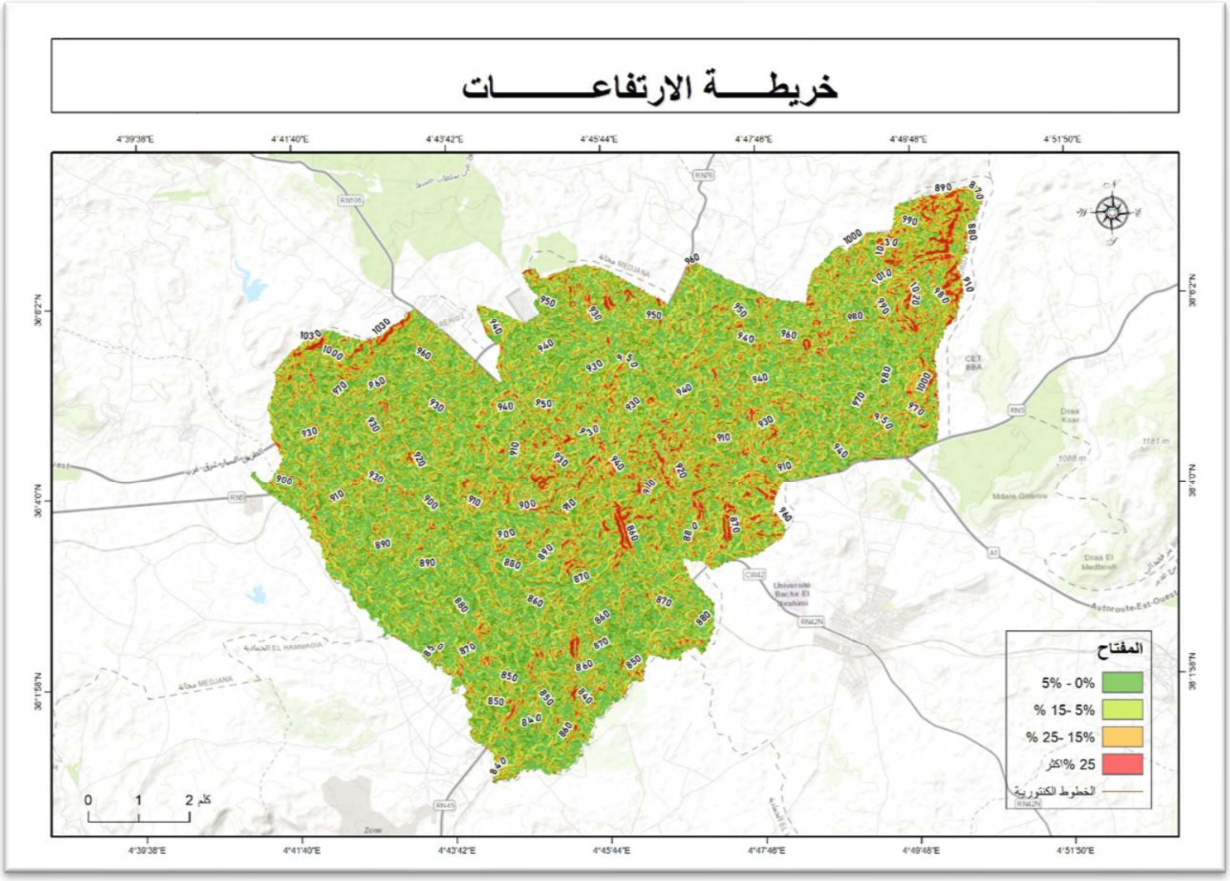

من إعداد الطالب ARCGIS 2026

1.3.7.فئة الانحدار الضعيف:

تتراوح نسبة الانحدار في هذه الفئة بين 3% و7%، وتنتشر في مواقع متفرقة من المدينة، كما تظهر على شكل نطاقين رئيسيين يعلوان النسيج العمراني، أحدهما في الجهة الشرقية والآخر في الجهة الغربية من المدينة.

2.3.7.فئة الانحدار الضعيف جدًا:

تتراوح نسبة الانحدار في هذه الفئة بين 0% و3%، وتُعدّ الأكثر انتشارًا على مستوى المدينة، حيث تسود بشكل واضح داخل النسيج العمراني، مما يعكس الطبيعة المنبسطة العامة للمنطقة.

خريطة رقم 05: الخريطة الطبوغرافية لمدينة برج بوعريريج

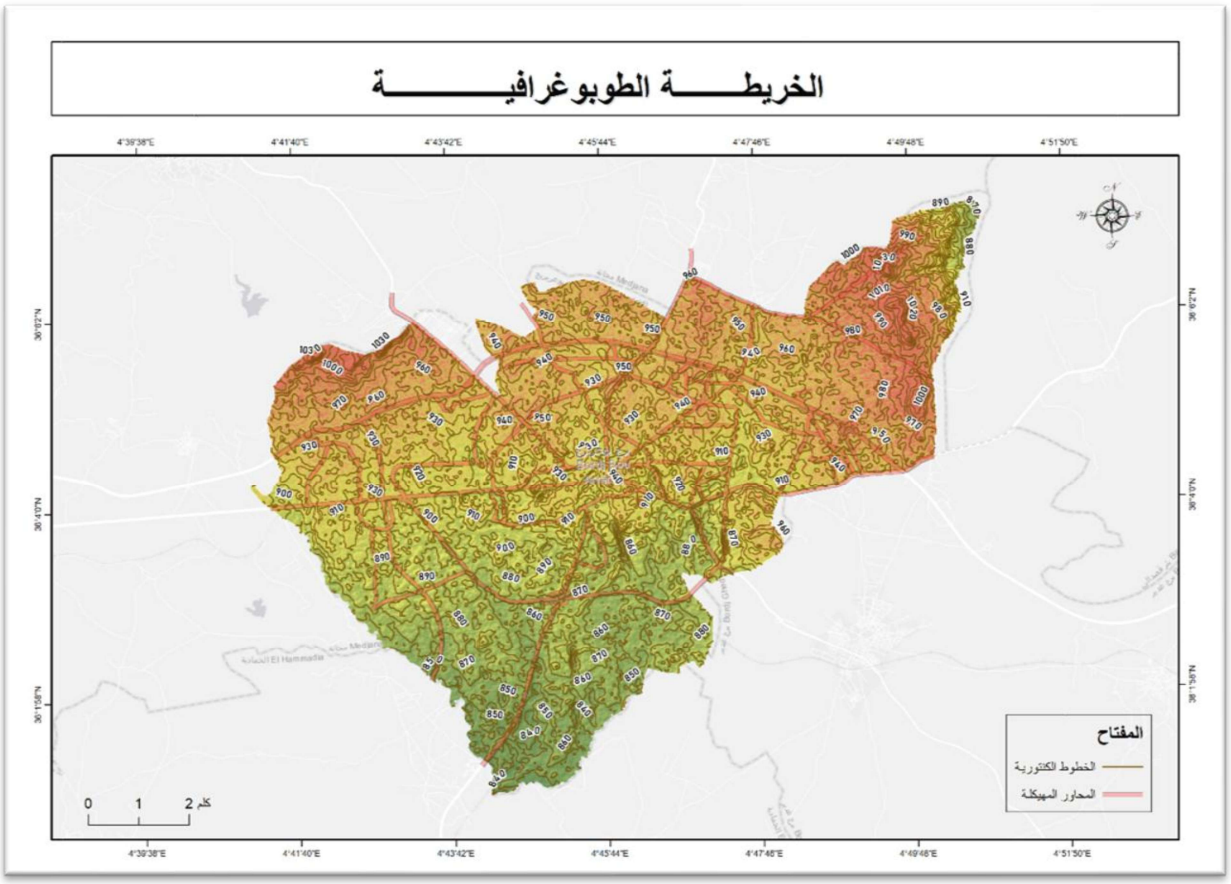

من إعداد الطالب ARCGIS 2026

8. الطرق والشبكات المختلفة:

الطرق:

- ✓ **الطريق السيار شرق–غرب** :يمر هذا الطريق بمحاذاة الجهة الشمالية لبلدية برج بوعريريج، حيث يقطعها من الشرق نحو الغرب على امتداد حدودها الشمالية .
- ✓ **الطرق الوطنية :**
  - **الطريق الوطني رقم 05** :يربط بين شرق وغرب البلاد، ويعبر البلدية من الشرق إلى الغرب مارًّا عبر وسط المدينة .
  - **الطريق الوطني رقم 43** :يساهم في ربط البلدية بالجهة الشمالية من الولاية .
  - **الطريق الوطني رقم 12** :ينطلق من مدينة البرج، ويؤمّن الربط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة.

خريطة رقم 06: الطرق المهيكلة لمدينة برج بوعريريج

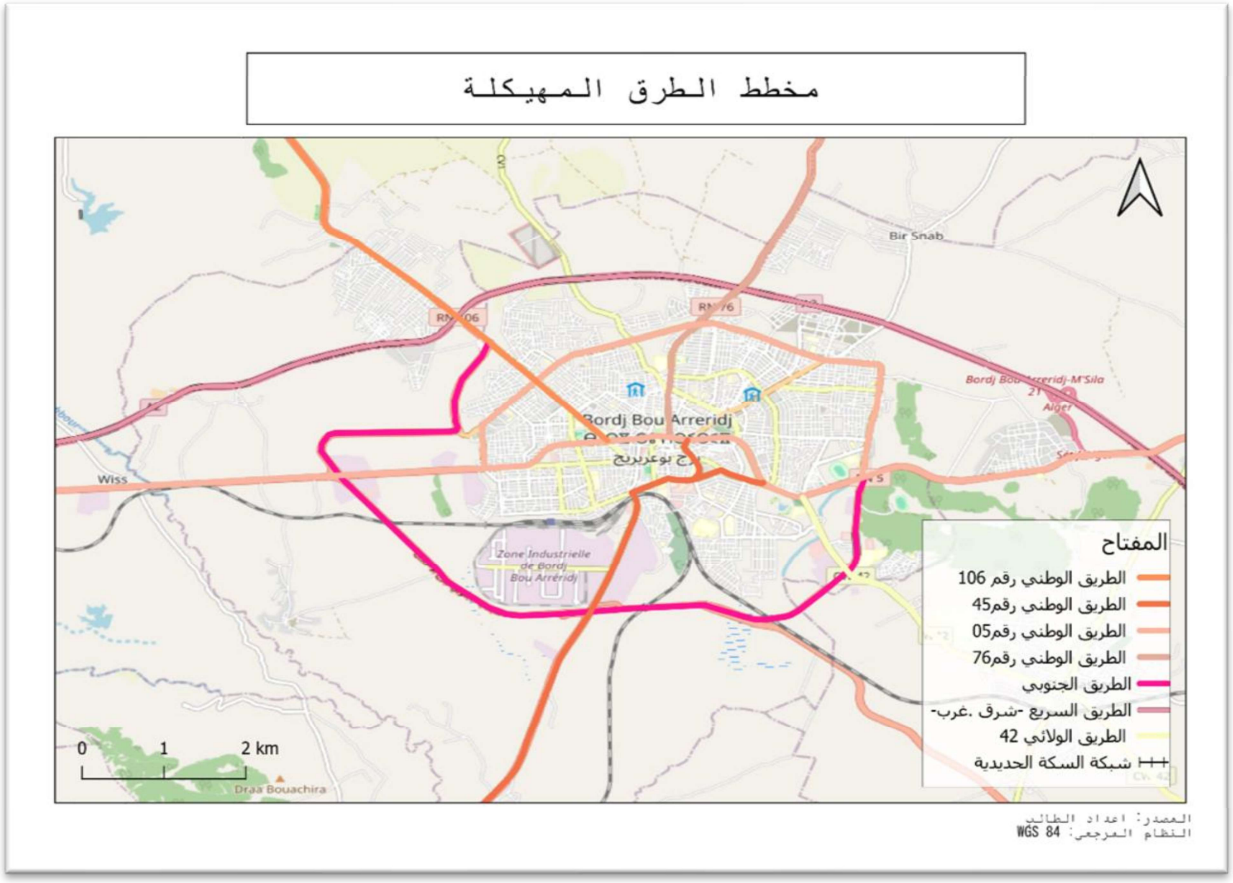

من إعداد الطالب ARCGIS 2026

9. مظاهر اختلال الحوكمة

1.9. التوسع العشوائي لمدينة برج بوعريريج .

1.1.9. الخطة المعتمدة:

تعتمد مدينة برج بوعريريج في نموها الحضري على نمطين رئيسيين. يتمثل النمط الأول في النمو الحلقي، وهو الطابع الذي ميز المراحل الأولى لتطور المدينة، حيث انطلق التوسع من النواة المركزية (وسط المدينة) ثم امتد تدريجيًا في مختلف الاتجاهات على شكل حلقات متتالية. ويُعزى ذلك إلى سهولة التعمير وتوفر العقار، خاصة في المناطق المحيطة.

أما النمط الثاني فيتمثل في النمو الخطي، والذي ظهر نتيجة الاستهلاك السريع للأراضي القابلة للتعمير، إضافة إلى وجود عوائق طبيعية كالتضاريس الوعرة، فضلاً عن تأثير المنطقة الصناعية. وقد أدى ذلك إلى توجيه التوسع العمراني على طول المحاور الطرقية ذات الكثافة المرورية المرتفعة.

خريطة رقم 07: مراحل توسع مدينة برج بوعريريج

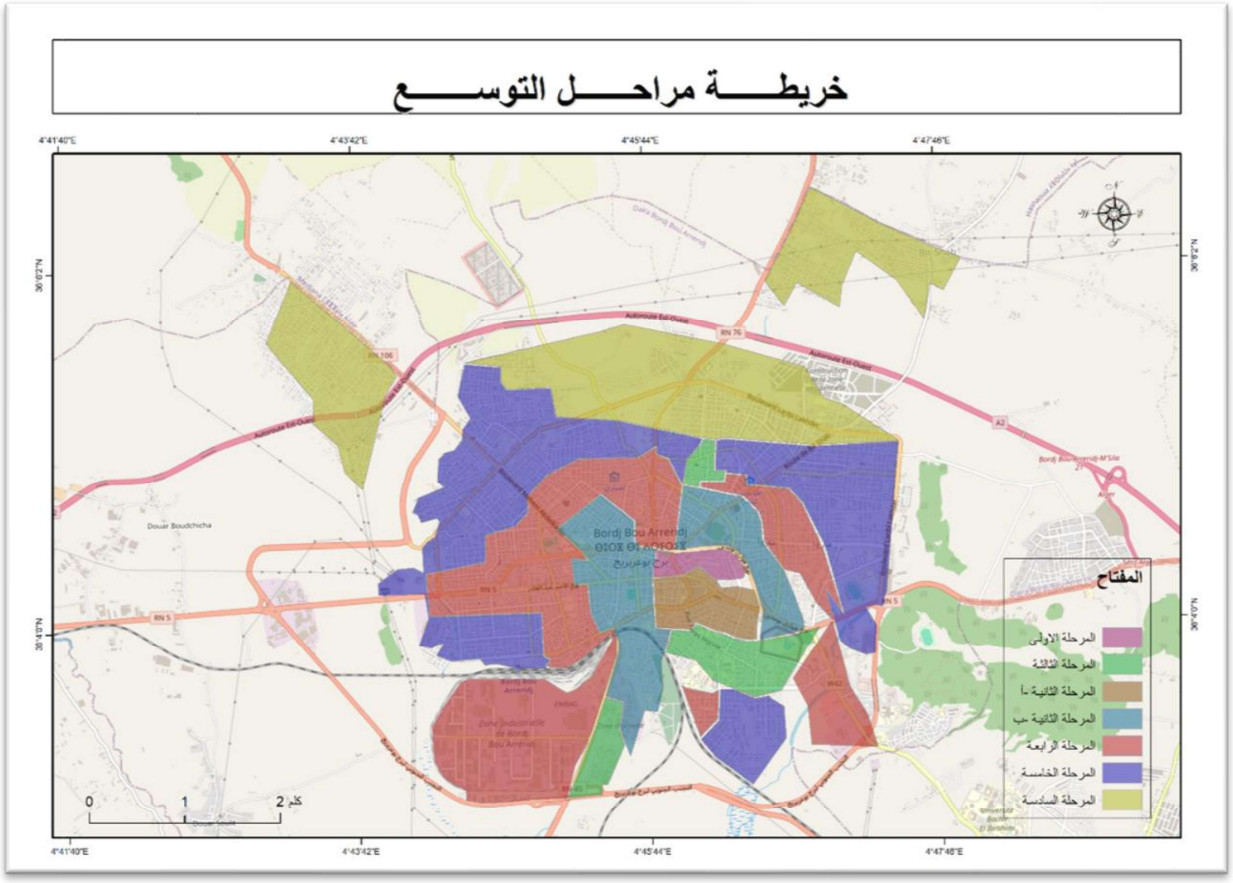

من إعداد الطالب ARCGIS 2026

2.1.9. الاستهلاك المجالي في المدينة:

في هذا الإطار، تم تحليل أنماط استغلال المجال داخل المدينة بهدف إبراز الوضعية الراهنة لمنطقة الدراسة، وذلك من خلال العناصر التالية:

1.2.1.9. الاستهلاك العمراني:

يشمل هذا النوع مجموع المساحات المبنية التي يتكون منها النسيج الحضري بمختلف عناصره. وقد قُدرت المساحة الإجمالية للمحيط العمراني سنة 2014 بحوالي 3015 هكتار.

2.2.1.9. الاستهلاك الطبيعي:

تتميز بلدية برج بوعريريج بتوفر غطاء نباتي متنوع، من أبرز مكوناته غابة بومرقد، إلى جانب مساحات فلاحية معتبرة. وتُقدّر هذه المساحة بحوالي 6648 هكتار، غير أنها تعرف تراجعًا مستمرًا نتيجة التوسع العمراني على حساب هذه المجالات الطبيعية.

3.2.1.9. الاستهلاك الصناعي:

شهدت المدينة تطورًا ملحوظًا في المجال الصناعي، خاصة مع إنشاء المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات الواقعتين جنوب المدينة، حيث تُقدّر مساحتهما الإجمالية بحوالي 232.67 هكتار، وهو ما ساهم في تعزيز الديناميكية الاقتصادية للمدينة.

2.9. الهيكلة الحضرية العامة للمدينة:

تتميز المدينة بوجود مركز حضري رئيسي يتمثل في وسط المدينة، والذي يضم مختلف الأنشطة والخدمات ذات المستوى العالي، مما يجعله القطب المهيمن والمحرك الأساسي لبنية المدينة.

1.2.9.مركز حضري ثانوي:

يتكون المركز الحضري الثانوي من عدة أقطاب وظيفية متكاملة، يمكن عرضها كما يلي:

1.1.2.9. قطب الخدمات :يضم مجموعة من التجهيزات والمرافق المتمركزة على مستوى شارع هواري بومدين، ويُعد امتدادًا طبيعيًا للمركز الحضري الرئيسي، حيث يساهم في تخفيف الضغط عنه وتوسيع مجال الخدمات .

2.1.2.9. قطب تجاري :يتمثل أساسًا في أحياء طارق بن زياد وأول نوفمبر، حيث يشهد هذا القطب تركّزًا ملحوظًا للنشاطات التجارية التي تمتد خدماتها لتشمل مختلف أحياء المدينة، مما يمنحه مكانة وظيفية مهمة ضمن البنية الحضرية. كما توجد أحياء أخرى تعرف نشاطًا تجاريًا أقل كثافة، مثل حي 500 مسكن .

3.1.2.9. **قطب صناعي** :يتمثل في المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات الواقعتين جنوب المدينة، واللتين تلعبان دورًا هامًا في دعم النشاط الاقتصادي .

2.2.9.التجمعات الثانوية:

تشمل التجمعات الثانوية كلًا من عوين زريقة، آخروف، عين بن عمران، وبئر صنب، وهي تجمعات تابعة للنسيج الحضري العام وتساهم في توزيع السكان والأنشطة خارج المركز الرئيسي.

3.2.9. المحاور الكبرى:

ترتكز شبكة الحركة في المدينة على مجموعة من المحاور الرئيسية، تشمل الطرق الوطنية والولائية والبلدية، إضافة إلى الطريق السيار شرق–غرب وخط السكة الحديدية، ما يعزز الربط الداخلي والخارجي للمدينة.

3.9. الطبيعة القانونية للعقار:

يمكن تصنيف العقار في مدينة برج بوعريريج وفق طبيعته القانونية إلى عدة أصناف:

2.3.9. **أملاك الدولة:**

تشمل الأراضي التابعة للدولة، والتي تتوزع في عدة مواقع عبر تراب البلدية، وتضم أساسًا المناطق الجبلية، الأراضي الفلاحية، والأراضي غير القابلة للتعمير.

3.3.9. أملاك الخواص:

تمثل النسبة الأكبر ضمن التجمعات العمرانية، وتشمل المساكن الفردية، وبعض الأراضي الشاغرة، إضافة إلى أجزاء من الغابات.

4.3.9. الأملاك العمومية:

تضم مختلف المرافق التابعة للجماعات المحلية، مثل المؤسسات الإدارية، التربوية، الصحية، والثقافية.

5.3.9. أملاك الوقف:

تتمثل أساسًا في الممتلكات ذات الطابع الديني، وعلى رأسها المساجد والمرافق المرتبطة بها.

10. عوائق التوسع العمراني في مدينة برج بوعريريج

1.10. العوائق والمخاطر الطبيعية:

تواجه عملية التوسع العمراني في مدينة برج بوعريريج مجموعة من القيود الطبيعية التي تحد من انتشار العمران، ومن أبرزها:

- ✓ **الأراضي المنخفضة:** تنتشر خاصة في الجهة الجنوبية لمقر البلدية، وهي مناطق معرضة بشكل متكرر لخطر الفيضانات، مما يقلل من قابليتها للتعمير .
- ✓ **الوديان:** تشكل هذه المجاري الطبيعية عنصر خطر دائم، نظرًا لاحتمال فيضانها، وهو ما يفرض قيودًا على استغلال الأراضي المجاورة لها .
- ✓ **الغابات والأراضي الفلاحية:** تتوزع هذه المجالات عبر الإقليم، وأحيانًا داخل النسيج العمراني نفسه، مما يجعلها عائقًا أمام التوسع، خاصة مع ضرورة الحفاظ على طابعها البيئي والإنتاجي .

2.10. العوائق والمخاطر التكنولوجية والصناعية:

إلى جانب العوامل الطبيعية، توجد مجموعة من التجهيزات والبنى التحتية التي تفرض بدورها قيودًا على التوسع العمراني، من بينها:

- خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي التي تمر عبر بعض أجزاء النسيج العمراني، وتشكل مناطق حظر للبناء .
- الطريق السيار شرق–غرب الذي يمر بالجهة الشمالية للمدينة، حيث يساهم في فصل بعض التجمعات الثانوية، مثل عين بن عمران، عن المركز الحضري الرئيسي .

- الطرق الولائية التي تخترق النسيج العمراني، لاسيما الطريق الرابط بين برج بوعريريج وبرج الغدير، وما يرافقها من تأثيرات على تنظيم المجال .
- الطرق الوطنية التي تعبر المدينة وتؤثر على أنماط التوسع واتجاهاته .
- خزانات المياه الصالحة للشرب التي تتطلب مجالات حماية خاصة .
- المحولات الكهربائية وما تفرضه من قيود تتعلق بالسلامة .
- قنوات نقل الغاز التي تستوجب احترام مسافات أمان محددة .
- المنطقة الصناعية الواقعة جنوب المدينة، والتي تشكل مجالًا ذا خصوصية وظيفية قد يحد من الامتداد العمراني السكني .
- المقبرة الموجودة بالجهة الجنوبية الشرقية، والتي تعتبر عنصرًا ثابتًا ضمن المجال الحضري يصعب تجاوزه أو إعادة توظيفه.

11. دراسة علاقة التأثير والتأثر بين التوسع العمراني والعقار

في هذه المرحلة، يتم التطرق إلى مختلف القطاعات المعمّرة داخل مدينة برج بوعريريج، سواء على مستوى التجمع الحضري الرئيسي أو التجمعات الثانوية، مع محاولة فهم كيفية توجيه وتنظيم التوسع العمراني وفق ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. كما يتم مقارنة مجالات التوسع الفعلي بما هو مبرمج في هذا المخطط منذ آخر مراجعة له إلى غاية الوقت الراهن، بهدف إبراز طبيعة العلاقة التفاعلية بين العقار والتوسع العمراني، من حيث التأثير والتأثر المتبادل بينهما.

تقسيم قطاعات التعمير حسب الآفاق الزمنية (قريب، متوسط، بعيد):

استنادًا إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 2015، يمكن تسجيل ما يلي:

1.11. القطاع المعمّر:

يشمل هذا القطاع جميع المجالات المستغلة حاليًا، من مساكن وتجهيزات ومرافق، إضافة إلى المساحات الخضراء. ويتمثل أساسًا في المركز الحضري الرئيسي إلى جانب المراكز الثانوية، مثل عوين زريقة، بئر صنب، وعين بن عمران. وتُقدّر المساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 3015 هكتار.

2.11. قطاع التعمير المستقبلي على المدى القريب:(2019–2015)

تم خلال هذه المرحلة برمجة مخططات شغل الأراضي لتوجيه التوسع العمراني، خاصة في الجهتين الشمالية الشرقية والغربية، وعلى مستوى الطريق الوطني رقم 05، بالإضافة إلى الجهة الشمالية للتجمع الحضري الرئيسي. وقد قُدّرت المساحة المخصصة لهذا التوسع بحوالي 248 هكتار.

3.11. قطاع التعمير المستقبلي على المدى المتوسط:(2019–2024)

يمثل هذا القطاع امتدادًا طبيعيًا للنسيج العمراني، حيث يتم التوسع بشكل تدريجي ومنظم نحو الجهة الشمالية للتجمع الحضري الرئيسي، وكذلك نحو الجهة الجنوبية باتجاه التجمع الثانوي سُوليت. ويساهم هذا التوجه في إعطاء المدينة طابعًا طوليًا، مع مراعاة العوائق الطبيعية والتقنية القائمة. وقد قُدّرت المساحة المبرمجة لهذا القطاع بحوالي 275 هكتار.

4.11. قطاع التعمير المستقبلي على المدى البعيد:(2024–2034)

يُرتقب أن يتجه التوسع العمراني خلال هذه المرحلة نحو الجهة الشمالية الشرقية بمحاذاة الطريق السيار شرق–غرب، إضافة إلى أقصى الجهة الغربية. كما يمكن توجيه جزء من الاحتياجات العمرانية نحو المناطق المجاورة، مثل سُوليت وزلاقة، بهدف ترقيتها إلى أقطاب ثانوية تساهم في تخفيف الضغط عن المركز الحضري الرئيسي.

5.11. مقارنة مجال توسع المدينة بين الواقع ومراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 2015

من خلال المقارنة بين معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 2015 والوضعية الميدانية، يتضح أن مدينة برج بوعريريج شهدت خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2016 بداية توسع فعلي على مستوى بعض القطاعات المخصصة للتعمير المستقبلي على المدى القريب، لاسيما القطاعين رقم 01 و02. ويُعزى هذا التوجه بالدرجة الأولى إلى الطبيعة القانونية للعقار، حيث تعود ملكية هذه الأراضي إلى الدولة، مما سهّل عملية تعبئتها وإنجاز مشاريع عمرانية عليها. وقد تجسّد هذا التوسع من خلال إنجاز برامج سكنية جماعية، إلى جانب بعض التجهيزات العمومية التي كانت مبرمجة مسبقًا ضمن المخطط التوجيهي لسنة 2008، من بينها ثانوية فرحات عباس الجديدة الواقعة بالقطاع رقم 01، وثانوية بلميهوب عبد الرحمان بالقطاع رقم 02.

في المقابل، ظل القطاع رقم 03 خارج نطاق التعمير إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها موقعه المحصور بين الطريق السيار شرق–غرب وأحد الأودية، إضافة إلى طابعه الفلاحي، وهو ما يشكل عائقًا أمام استغلاله العمراني ويصعّب عملية إدماجه ضمن مجالات التوسع الحضري.

12. وضعية المساحات الخضراء في مدينة برج بوعريريج

1.12. تطور المساحات الخضراء وتراجعها:

تُظهر وضعية المساحات الخضراء في مدينة برج بوعريريج تراجعًا ملحوظًا مقارنة بما يُفترض أن تكون عليه داخل الوسط الحضري. ويُعزى هذا الوضع أساسًا إلى الضغط الديموغرافي المتزايد، وما نتج عنه من توسع مستمر للنسيج العمراني، الأمر الذي أدى إلى تقليص هذه المساحات والتعدي عليها، بل وتدهورها في بعض الحالات.

2.12. حجم التقلص خلال الفترة 1993–2004:

تشير إحدى الدراسات المنجزة في هذا المجال إلى أن المدينة سجلت تقلصًا في المساحات الخضراء بنسبة تقارب 28.50% خلال الفترة الممتدة بين 1993 و2004. حيث كانت تُقدّر هذه المساحات سنة 1993 بحوالي 100.86 هكتار، لتنخفض سنة 2004 إلى 72.12 هكتار، أي بخسارة إجمالية قدرت بـ 28.74 هكتار.

3.12. تصنيف المساحات الخضراء المتأثرة:

تم تصنيف المساحات الخضراء المتأثرة بالتقلص إلى ثلاث فئات رئيسية:

1.3.12. **المساحات الخضراء العامة** :تمثل حوالي 23.20%، وتشمل الحدائق العمومية، الحضائر، مناطق التهيئة، والأحزمة الخضراء على جوانب الطرق، وقد شهدت تراجعًا حادًا قُدّر بنحو 60 %.

2.3.12. **المساحات الخضراء المختلطة (عامة وخاصة)** :تشكل نسبة 54.09%، وتضم المساحات المرتبطة بالمرافق العمومية مثل المؤسسات الإدارية والصناعية والتربوية، إضافة إلى المقابر، وقد سجلت انخفاضًا يقدر بـ 19.5 %.

3.3.12. **المساحات الخضراء الخاصة** :تمثل حوالي 22.69%، وتشمل الحدائق الخاصة، وقد حافظت إلى حد كبير على استقرارها دون تدهور كبير .

صورة رقم: حديقة النور

صورة رقم :حديقة اول نوفمبر

4.12. الإشكالات الميدانية التي تعاني منها المساحات الخضراء:

رغم محدودية هذه المساحات، إلا أنها تواجه عدة مشاكل ميدانية تؤثر على وظيفتها وجودتها، من أبرزها:

- ضعف الاهتمام بإنجازها وتسييرها، وغياب آليات فعالة لحمايتها .
- انتشار التلوث، خاصة تراكم النفايات، نتيجة ضعف الوعي البيئي لدى السكان .

- تراجع التنوع البيولوجي، مع ملاحظة نقص في الأنواع النباتية والحيوانية، مقابل بروز بعض الفضاءات غير التقليدية كمجالات ملائمة لها، مثل المقابر. ومن ذلك مقبرة سيدي بتقة الواقعة جنوب غرب المدينة، والتي تحتوي على أكثر من 40 نوعًا نباتيًا .
- نقص اليد العاملة المؤهلة في مجالات الصيانة والحراسة والعناية بالنباتات .
- ضعف التجهيزات الأساسية التي تساهم في تحسين جمالية ووظيفة هذه الفضاءات، مثل النافورات، الإنارة، المرافق الصحية

5.12. تسيير المساحات الخضراء في ايطار الحوكمة وأدوات التهيئة والتعمير

يعكس التراجع المسجّل في المساحات الخضراء بمدينة برج بوعريريج اختلالًا واضحًا في آليات الحوكمة الحضرية، خاصة فيما يتعلق بتخطيط المجال وحمايته. فرغم وجود أدوات تنظيمية كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، إلا أن ضعف تطبيقها ميدانيًا وغياب آليات رقابة فعالة ساهما في استمرار التوسع العمراني على حساب الفضاءات الخضراء. كما يُلاحظ أن عملية اتخاذ القرار تفتقر في كثير من الأحيان إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين (البلدية، المصالح التقنية، والهيئات المعنية بالبيئة)، مما يؤدي إلى تغليب منطق التوسع السريع والاستجابة للطلب السكني على حساب الاعتبارات البيئية.

إضافة إلى ذلك، يبرز ضعف إشراك المجتمع المحلي في تسيير هذه الفضاءات كأحد أوجه القصور في الحوكمة، حيث ينعكس ذلك في محدودية الوعي البيئي وانتشار مظاهر التدهور، مثل التلوث والإهمال. كما أن نقص الموارد البشرية المؤهلة والإمكانيات المادية يعكس بدوره خللًا في أولويات التسيير الحضري، حيث لا تحظى المساحات الخضراء بالمكانة التي تستحقها ضمن السياسات المحلية

6.12. مدى تطبيق قوانين التسوية (قانون 15-08) في البرج.

يشهد تطبيق القانون 08-15 لتسوية البنايات وإتمام إنجازها في مدينة برج بوعريريج، كما في باقي مناطق الجزائر، حركية مستمرة مع تمديد الآجال النهائية إلى 31ديسمبر 2025، حيث يهدف إلى تسوية وضعية البنايات غير المكتملة أو غير المطابقة لرخصة البناء، مع وجود صعوبات ميدانية وبيروقراطية تعيق العملية، تتطلب سرعة في إيداع الملفات لدى مصالح البلدية.

1.6.12. الإطار العام للقانون 15-08:

يهدف القانون 15-08 المتعلق بتسوية البنايات غير المطابقة إلى إدماج السكنات والبنايات المنجزة بدون رخصة أو المخالفة لرخصة البناء ضمن الإطار القانوني، من خلال تمكين أصحابها من تسوية وضعيتهم الإدارية والعمرانية وفق شروط محددة، وذلك قصد تنظيم النسيج العمراني والحد من الفوضى العمرانية.

2.6.12. واقع تطبيق القانون على مستوى مدينة برج بوعريريج:

على مستوى مدينة برج بوعريريج، تم الشروع في تطبيق هذا القانون من خلال فتح عمليات إدارية لتسوية البنايات غير المطابقة، خاصة في الأحياء التي عرفت توسعًا عشوائيًا أو إنجازات فردية خارج الإطار القانوني. وقد سمح ذلك بتسوية عدد من البنايات ومنح أصحابها وثائق إدارية تثبت مطابقتها الجزئية أو الكلية , غير أن تطبيق هذا القانون لم يكن شاملًا أو متوازنًا، حيث بقيت بعض البنايات خارج إطار التسوية بسبب عدم استيفاء الشروط القانونية، أو بسبب تعقيدات إدارية وتقنية مرتبطة بملف العقار أو مطابقة البنايات للمعايير المعتمدة.

7.12. واقع وتحديات تطبيق القانون 08-15 في مدينة برج بوعريريج

1.7.12. تمديد آجال التسوية:

عرف تطبيق القانون 08-15 عدة تمديدات متتالية للآجال المحددة لتسوية البنايات غير المطابقة، حيث تم تمديد المهلة النهائية في أكثر من مناسبة، وكان آخرها إلى غاية 31 ديسمبر 2025، وذلك بهدف تمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من إيداع ملفاتهم وتسوية وضعيات سكناتهم القانونية.

2.7.12. أهداف القانون:

يهدف هذا القانون بالأساس إلى تنظيم المجال العمراني من خلال تسوية الوضعية القانونية للعقارات والبنايات غير المطابقة، سواء من الناحية الإدارية عبر منح شهادات المطابقة، أو من الناحية التقنية عبر التأكد من احترام معايير البناء والسلامة. كما يسعى إلى استكمال إنجاز البنايات غير المكتملة، والحد من مظاهر التشوه العمراني وتقليص المخاطر المرتبطة بالبناء غير المنظم.

3.7.12. العراقيل الميدانية والإدارية:

يواجه تطبيق هذا القانون على مستوى مدينة برج بوعريريج مجموعة من الصعوبات الميدانية، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود تعقيدات في معالجة ملفات التسوية، خاصة فيما يتعلق بالبنايات الفوضوية أو العقارات التي تطرح إشكالات قانونية, كما أن الطابع البيروقراطي للإجراءات وطول مدة دراسة الملفات يشكلان عائقًا أمام تسريع عملية التسوية، مما يستدعي تبسيط الإجراءات وتحسين التنسيق بين المصالح المعنية.

4.7.12. حالات عدم قابلية التسوية:

لا تشمل إجراءات التسوية جميع البنايات، إذ يُستثنى منها تلك المشيدة على أراضٍ فلاحية أو غابية، أو داخل مناطق التوسع السياحي، إضافة إلى البنايات التي لا تحترم قواعد الأمن والسلامة أو المعايير البيئية. هذه الحالات تبقى خارج إطار التسوية، نظرًا لمخالفتها الصريحة للتشريعات العمرانية المعمول بها.

5.7.12. أهمية الالتزام بإجراءات التسوية:

تكتسي عملية التسوية أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنين، حيث يتعين عليهم التوجه إلى مصالح البلدية، خاصة مكتب التعمير، من أجل إيداع ملفاتهم في الآجال المحددة، وذلك لتفادي العقوبات القانونية المرتبطة بالبناء غير المطابق، ولضمان إدماج سكناتهم ضمن الإطار القانوني الرسمي.

13. تقييم الاستدامة في مدينة برج بوعريريج

1.13. البعد البيئي

يُعد البعد البيئي من أهم محددات الاستدامة الحضرية، ويشمل جودة الوسط الطبيعي وتوازن العلاقة بين التوسع العمراني والموارد البيئية,تتميز مدينة برج بوعريريج بموقعها ضمن منطقة الهضاب العليا ذات طابع شبه جاف، مع وجود تنوع في التضاريس بين المناطق الجبلية والسهول، إضافة إلى اعتماد محيطها الإقليمي على النشاط الزراعي والغطاء النباتي في بعض الأجزاء .غير أن هذا الطابع الطبيعي يتعرض لضغط متزايد نتيجة التوسع العمراني المستمر,تعاني المدينة من تراجع واضح في المساحات الخضراء، وهو ما تؤكده الدراسات التي تشير إلى ارتباط هذا التراجع بامتداد العمران على حساب الأراضي الطبيعية، مما يؤثر سلبًا على التوازن البيئي وجودة الحياة الحضرية .كما أن ضعف تسيير النفايات المنزلية وارتفاع كمياتها مع النمو السكاني يشكل تحديًا بيئيًا إضافيًا، حيث تتطلب المدينة أنظمة أكثر كفاءة في الجمع والمعالجة .

بشكل عام، يمكن القول إن البعد البيئي في المدينة يعاني من ضغط واضح نتيجة التوسع العمراني غير المتوازن وضعف التحكم في استغلال الموارد الطبيعية.

2.13. البعد الاجتماعي

يرتبط البعد الاجتماعي بجودة الحياة ومدى توفر الخدمات الأساسية وتوزيعها العادل بين مختلف مناطق المدينة ,تُعتبر مدينة برج بوعريريج مركزًا حضريًا مهمًا على مستوى ولايتها، حيث تضم مجموعة من التجهيزات الإدارية والتعليمية والصحية، وتستقطب سكان المناطق المجاورة نظرًا لموقعها الاستراتيجي وكونها قطبًا خدماتيًا ,غير أن هذا التركز في الخدمات داخل المركز الحضري الرئيسي يؤدي إلى نوع من عدم التوازن المجالي، حيث تستفيد بعض الأحياء بشكل أكبر من غيرها، بينما تعاني أطراف المدينة والتجمعات الثانوية من نقص في التجهيزات والخدمات. كما أن الضغط على المؤسسات التعليمية والصحية في المركز يعكس تفاوتًا في التوزيع المكاني للخدمات.

من جهة أخرى، يؤثر التوسع العمراني السريع على نوعية السكن وكثافته، مما يطرح إشكالات تتعلق بالاكتظاظ وصعوبة الوصول إلى بعض المرافق، وهو ما ينعكس على مستوى الراحة الحضرية للسكان.

وعليه، فإن البعد الاجتماعي يظهر تفاوتًا نسبيًا في العدالة المجالية، مع وجود فجوة بين المركز والأطراف من حيث جودة وتوفر الخدمات.

3.13. البعد الاقتصادي

يُعد البعد الاقتصادي من أبرز عناصر الاستدامة، حيث يعكس قدرة المدينة على خلق الثروة وتوفير فرص العمل,تتميز مدينة برج بوعريريج بديناميكية اقتصادية ملحوظة، حيث تُعد من أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر، خاصة في مجال الصناعات الإلكترونية، إضافة إلى وجود مناطق نشاط صناعي وتجاري تدعم الاقتصاد المحلي .كما تلعب التجارة والخدمات دورًا مهمًا في هيكلة الاقتصاد الحضري، نظرًا لموقع المدينة كحلقة وصل بين عدة مناطق,هذا التنوع النسبي في الأنشطة الاقتصادية يساهم في امتصاص جزء من البطالة وتحفيز الاستثمار، غير أن الاعتماد الكبير على بعض القطاعات الصناعية يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات المرتبطة بهذه الأنشطة. كما أن الضغط على العقار الحضري وارتفاع الطلب عليه قد يشكل عائقًا أمام توسع الأنشطة الاقتصادية في بعض الحالات.

4.13. البعد المؤسسي

يرتبط البعد المؤسسي بكفاءة التسيير الحضري ومدى التنسيق بين مختلف الفاعلين في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات,على مستوى مدينة برج بوعريريج، يتم تسيير المجال الحضري من خلال مجموعة من الهيئات المحلية والمصالح التقنية، غير أن فعالية هذا التسيير تبقى مرتبطة بمدى التنسيق بين هذه الأطراف، خاصة في ما يتعلق بتطبيق أدوات التخطيط مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

تُظهر بعض المؤشرات وجود فجوة بين التخطيط النظري والتطبيق الميداني، حيث لا يتم دائمًا احترام التوجيهات العمرانية بشكل صارم، وهو ما ينعكس في التوسع غير المنظم أحيانًا، واستمرار بعض الاختلالات في توزيع التجهيزات والمساحات الخضراء. كما أن تسيير بعض الملفات، مثل تسوية البنايات غير القانونية أو حماية البيئة، يتطلب تعزيز آليات الرقابة وتحسين فعالية الإدارة المحلية,إضافة إلى ذلك، يبرز دور محدود نسبيًا للمشاركة المجتمعية في صنع القرار، حيث يبقى إشراك المواطنين والجمعيات في قضايا التهيئة والتعمير غير كافٍ، رغم وجود بعض المبادرات المدنية في المجال البيئي.

14. اقتراح نموذج حوكمة حضرية مستدامة لمدينة برج بوعريريج

1.14. تحليل الوضع القائم للحوكمة الحضرية

تعرف مدينة برج بوعريريج نمطًا من التسيير الحضري يعتمد على تعدد المتدخلين (البلدية، مديريات التعمير، أملاك الدولة، البيئة، وغيرها)، إلا أن هذا التعدد لا يترجم دائمًا إلى تنسيق فعّال بين مختلف الأطراف. ويظهر ذلك من خلال وجود فجوة بين أدوات التخطيط الحضري (مثل مخطط التهيئة والتعمير) والتطبيق

الميداني، حيث لا يتم الالتزام دائمًا بالتوجيهات المبرمجة، خاصة فيما يتعلق بتوجيه التوسع العمراني وحماية المجال الطبيعي.

كما يلاحظ أن اتخاذ القرار في المجال الحضري لا يزال يغلب عليه الطابع الإداري المركزي، مع محدودية مشاركة الفاعلين المحليين (المجتمع المدني، المواطنين، والقطاع الخاص) في بلورة السياسات الحضرية. هذا بالإضافة إلى ضعف آليات المتابعة والرقابة، مما يؤدي إلى استمرار بعض الاختلالات مثل التوسع غير المنظم، الضغط على العقار، وتراجع جودة بعض الخدمات الحضرية,بناءً على ذلك، يمكن القول إن نموذج الحوكمة الحالي يعاني من نقص في التكامل، وضعف في التنسيق، وحاجة إلى تعزيز الشفافية والمشاركة.

15. اقتراح آليات تحسين الحوكمة الحضرية

لتطوير منظومة حوكمة حضرية أكثر استدامة، يمكن اقتراح مجموعة من الآليات العملية:

1.15. **تعزيز التنسيق المؤسساتي:**

إنشاء آلية تنسيق دائمة بين مختلف الفاعلين (البلدية، مديريات التعمير، البيئة، أملاك الدولة) لضمان انسجام القرارات المتعلقة بتسيير المجال الحضري.

2.15. **رقمنة التسيير الحضري:**

اعتماد نظم معلومات جغرافية (GIS) وقواعد بيانات حضرية محدثة تساعد على تتبع التوسع العمراني، مراقبة العقار، وتحسين اتخاذ القرار المبني على المعطيات.

3.15. تفعيل الرقابة وتطبيق القوانين:

تعزيز آليات المراقبة الميدانية وتطبيق القوانين المتعلقة بالبناء والتعمير، خاصة فيما يخص قانون 08-15، للحد من البناء الفوضوي.

4.15. **إشراك المجتمع المحلي:**

تشجيع المشاركة المواطنة من خلال استشارات عمومية، إشراك الجمعيات المحلية، وإدماج السكان في عمليات التهيئة والتخطيط.

5.15. تحسين الشفافية والحكامة المالية:

ضمان وضوح في تسيير المشاريع الحضرية وتخصيص الموارد، مع نشر المعلومات المتعلقة بالمخططات والمشاريع.

6.15. **إدماج البعد البيئي في القرار:**

اعتبار البيئة عنصرًا أساسيًا في السياسات الحضرية، من خلال حماية المساحات الخضراء، تقليل التلوث، واعتماد معايير الاستدامة في المشاريع.

16. سيناريوهات تطوير المراكز الحضرية

يمكن تصور عدة سيناريوهات لتطور المراكز الحضرية في مدينة برج بوعريريج:

- ✓ **السيناريو الأول: الاستمرار في التوسع الخطي غير المنظم**

يمثل هذا السيناريو امتدادًا للوضع الحالي الذي تعرفه المدينة، حيث يستمر التوسع العمراني بشكل عفوي وعلى طول المحاور الطرقية الرئيسية دون احترام كافٍ لأدوات التخطيط العمراني أو توجيهات المخطط التوجيهي. في هذا النمط، يتجه العمران إلى استهلاك الأراضي بشكل سريع وغير متحكم فيه، خاصة على حساب الأراضي الفلاحية أو المجالات الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى تفكك النسيج الحضري وظهور أحياء غير مهيأة تفتقر إلى التجهيزات والخدمات الأساسية. كما يترتب عن هذا التوسع ضغط متزايد على البنية التحتية، مثل شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي، التي لم تُصمم لاستيعاب هذا النمو غير المتوقع، مما يؤدي إلى تدهور نوعية الخدمات المقدمة للسكان. إضافة إلى ذلك، يساهم هذا السيناريو في تعميق الفوارق المجالية بين مختلف أجزاء المدينة، حيث يستفيد المركز الحضري من أغلب التجهيزات، في حين تعاني الأطراف من نقص واضح، وهو ما يجعل هذا السيناريو الأقل استدامة والأكثر إنتاجًا للاختلالات الحضرية على المدى المتوسط والبعيد.

- ✓ **السيناريو الثاني: التوسع الموجّه والمخطط**

يقوم هذا السيناريو على تبني مقاربة أكثر تنظيمًا في إدارة التوسع العمراني، من خلال الالتزام بتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والعمل على تحديد مجالات التوسع المستقبلية بشكل مسبق ومدروس. في هذا الإطار، يتم ضبط استعمالات الأراضي وتحديد أولويات التهيئة بما يتماشى مع الإمكانيات المتاحة واحتياجات السكان، مما يسمح بالتحكم في الامتداد الحضري وتفادي العشوائية. كما يسعى هذا السيناريو إلى تحقيق نوع من التوازن بين المركز الحضري والمناطق المحيطة به، من خلال توجيه جزء من النمو نحو مناطق قابلة للتعمير ومجهزة بشكل تدريجي، وهو ما يساهم في تخفيف الضغط عن قلب المدينة وتحسين توزيع السكان والأنشطة. ويُعد هذا التوجه أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، خاصة إذا تم دعمه بآليات رقابية فعالة وتنسيق جيد بين مختلف الفاعلين، إلا أنه يبقى مرتبطًا بمدى احترام القوانين وقدرة الهيئات المحلية على فرضها ميدانيًا.

✓ **السيناريو الثالث: نموذج متعدد الأقطاب**

يعتمد هذا السيناريو على إعادة تنظيم المجال الحضري وفق منطق تعدد الأقطاب، بدل الاعتماد الكلي على مركز حضري واحد مهيمن. ويقوم على تطوير مراكز حضرية ثانوية، مثل سوليت، عين بن عمران، وزلاقة، ومنحها وظائف حضرية حقيقية تشمل الخدمات، الأنشطة الاقتصادية، والتجهيزات العمومية، بحيث تصبح هذه الأقطاب قادرة على استقطاب السكان وتوفير فرص العمل، بدل التمركز الدائم في وسط المدينة. ويساهم هذا النموذج في توزيع أفضل للأنشطة داخل المجال الحضري، مما يخفف من الضغط على المركز الرئيسي، خاصة فيما يتعلق بحركة المرور والطلب على الخدمات. كما يساعد على تقليص الفوارق المجالية وتحقيق نوع من العدالة في الاستفادة من الموارد الحضرية. غير أن نجاح هذا السيناريو يتطلب استثمارات مهمة في البنية التحتية وربط هذه الأقطاب بشبكات نقل فعالة، إضافة إلى تخطيط استراتيجي طويل المدى يضمن تكامل هذه المراكز بدل تنافسها.

✓ **السيناريو الرابع: المدينة المستدامة المدمجة**

يُعد هذا السيناريو الأكثر تطورًا وطموحًا، حيث يتجاوز مجرد تنظيم التوسع العمراني ليشمل رؤية شاملة للتنمية الحضرية المستدامة. ويقوم على تحقيق تكامل حقيقي بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، من خلال تبني نماذج حضرية حديثة تعتمد على الكثافة المدروسة، الاستغلال الأمثل للأراضي، وتقليل التوسع الأفقي غير الضروري. كما يركز هذا النموذج على تطوير أنظمة نقل مستدامة، مثل النقل العمومي الفعال، تشجيع التنقل غير الآلي، وتقليل الاعتماد على السيارات، بما يساهم في تقليل التلوث وتحسين جودة الهواء و إضافة إلى ذلك، يولي أهمية كبيرة لحماية الموارد الطبيعية، من خلال الحفاظ على المساحات الخضراء، ترشيد استهلاك المياه والطاقة، وإدماج الطاقات المتجددة في تسيير المدينة. كما يسعى إلى تحسين جودة الحياة الحضرية عبر توفير بيئة مريحة وآمنة للسكان، وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية. ورغم أن هذا السيناريو يمثل النموذج الأمثل، إلا أن تطبيقه يتطلب إرادة سياسية قوية، وموارد مالية وتقنية معتبرة، إلى جانب تفعيل حقيقي لمبادئ الحوكمة الحضرية.

16. مؤشرات قياس الأداء الحضري المستدام

لتقييم مدى نجاح الحوكمة الحضرية، يمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من أبرزها:

1.16. مؤشرات بيئية:

- نسبة المساحات الخضراء لكل فرد
- مستوى التلوث (هواء، نفايات، ضوضاء)
- نسبة إعادة تدوير النفايات .

2.16. **مؤشرات اجتماعية:**

- نسبة التغطية بالخدمات الأساسية (صحة، تعليم)
- معدل الرضا عن الخدمات العمومية
- مؤشر العدالة المجالية بين الأحياء

3.16. مؤشرات اقتصادية:

- معدل البطالة
- عدد المشاريع الاستثمارية
- تنوع الأنشطة الاقتصادية

4.16. **مؤشرات مؤسساتية :**

- درجة احترام المخططات العمرانية
- مدة معالجة الملفات الإدارية
- مستوى مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار
- فعالية التنسيق بين المؤسسات

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع *الحوكمة الحضرية ودورها في تحقيق مراكز حضرية مستدامة – حالة مدينة برج بوعريريج*، يتضح أن التحولات الحضرية المتسارعة التي تعرفها المدن، وما تفرزه من تحديات عمرانية وبيئية واجتماعية، تفرض ضرورة تبني مقاربات حديثة في تسيير المجال الحضري، تقوم أساسًا على مبادئ الحوكمة الحضرية كإطار تنظيمي وتشاركي يهدف إلى تحسين فعالية الأداء الحضري وتحقيق الاستدامة؛ وقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التكاملية بين الحوكمة الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة، من خلال تحليل الإطار النظري والمفاهيمي، ثم إسقاطه على واقع مدينة برج بوعريريج كنموذج تطبيقي، قصد فهم طبيعة هذه العلاقة وحدود تجسيدها ميدانيًا.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن الحوكمة الحضرية تمثل أداة أساسية لتحقيق الاستدامة داخل المراكز الحضرية، لما توفره من آليات قائمة على المشاركة والتنسيق والشفافية، كما أظهرت أن واقع الحوكمة الحضرية في مدينة برج بوعريريج يعاني من عدة نقائص، أهمها هيمنة الطابع المركزي في اتخاذ القرار، وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين، إضافة إلى محدودية إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتسيير، كما تبين أن هذه الاختلالات انعكست بشكل مباشر على أداء المراكز الحضرية، حيث ظهرت عدة مشاكل مثل التوسع العمراني غير المنظم، الضغط على التجهيزات، ونقص بعض الخدمات الحضرية، وهو ما يؤثر على مستوى الاستدامة الحضرية؛ كما أكدت الدراسة أن أدوات التهيئة والتعمير، رغم أهميتها، لا تحقق فعاليتها المرجوة في غياب تفعيل حقيقي لمبادئ الحوكمة.

اختبار الفرضيات

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن الفرضية الرئيسية للدراسة قد تحققت جزئيًا، حيث ثبت أن الحوكمة الحضرية يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحقيق مراكز حضرية مستدامة، إلا أن ضعف تطبيقها على أرض الواقع يحد من فعاليتها؛ أما الفرضيات الفرعية، فقد أكدت الدراسة صحة الفرضية المتعلقة بوجود اختلالات مؤسساتية وتنظيمية، خاصة ما يرتبط بمركزية القرار وضعف التنسيق، كما ثبت أن محدودية المشاركة المواطِنة تؤثر سلبًا على جودة التخطيط الحضري وتحقيق العدالة المجالية، إضافة إلى أن ضعف تطبيق أدوات التهيئة والتعمير يساهم في استمرار بعض مظاهر التوسع العمراني غير المنظم.

توصيات عملية

في ضوء ما سبق، تقترح الدراسة جملة من التوصيات العملية، من أهمها ضرورة تعزيز اللامركزية ومنح صلاحيات أوسع للجماعات المحلية بما يسمح باتخاذ قرارات أكثر توافقًا مع خصوصيات المجال الحضري، مع العمل على تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الحضري، إلى جانب تفعيل آليات المشاركة المواطِنة من خلال إشراك المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ السياسات الحضرية، كما توصي الدراسة بضرورة الاعتماد على الرقمنة كأداة لتحسين التسيير الحضري وتعزيز الشفافية، إضافة إلى مراجعة وتفعيل أدوات التهيئة والتعمير بما يضمن التحكم في التوسع العمراني وتحقيق توازن مجالي، فضلًا عن تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتحسين الخدمات والتجهيزات الحضرية.

آفاق البحث المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدة آفاق بحثية مستقبلية، من بينها إمكانية تعميم الدراسة على مدن جزائرية أخرى من أجل المقارنة واستخلاص نماذج ناجحة في الحوكمة الحضرية، كما يمكن التعمق في دراسة دور التحول الرقمي في تعزيز الحوكمة الحضرية وتحقيق المدن الذكية، إضافة إلى إمكانية تطوير مؤشرات دقيقة لقياس مستوى الاستدامة في المراكز الحضرية، ودراسة أثر السياسات العمومية على تحسين جودة الحياة داخل المدن، بما يساهم في إثراء البحث العلمي في مجال التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة.

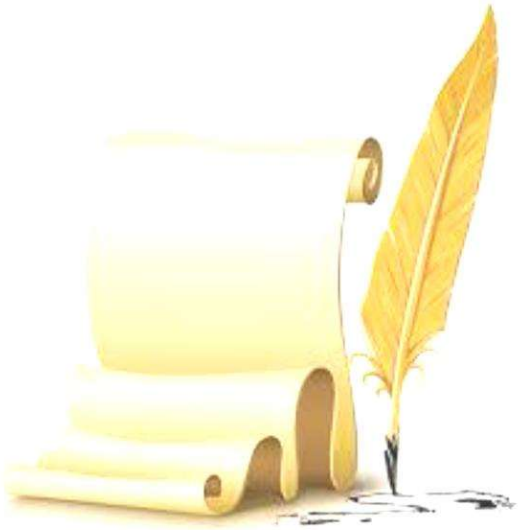

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص التشريعية والقانونية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 90-29** مؤرخ في 01 ديسمبر 1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد 52 والعدد 51.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 11-10** مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 12-07** مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فبراير 2012.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

1. مرزوق، عنترة، وسي حمدي، عبد المؤمن" .(2018) .**الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات** ."مجلة التراث، العدد 01.

2. بعلي، محمد الصغير .(2013) .**الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

3. بن غضبان، فؤاد .(2014) .**المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، عَمّان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

ثالثاً: المجلات والمقالات العلمية

1. مرزوق، عنترة، وسي حمدي، عبد المؤمن" .(2018) .**الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات** ."مجلة التراث، العدد 01.

2. بلقيدوم، ص. ومامين، ح. (2019). "المدينة الذكية: آفاق جزائرية بخطى عالمية"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، المجلد 03، العدد 01، ص ص. 160-176.

3. بن جدو، أمينة. (2020). "الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد – دراسة حالة الجزائر للفترة (1997م-2017م)"، **مجلة النور للدراسات الاقتصادية**، المجلد 06.

4. بوخالفة، رشيد وسيساوي، فضيلة. (2021). "حوكمة الإدارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون المحلي**، المجلد 13، العدد 01، ص ص. 433-446.

5. بوعيش، شافية. (بلا سنة). "دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، العدد 01، ص ص. 262-286.

6. حرير، أ. (2020). "المدن الذكية وعملية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: أي مفهوم وأي دور؟"، **مجلة البناء والتعمير**، المجلد 01، العدد 04.

7. صباطوري، أ. (2016). "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، **مجلة الباحث**، ص ص. 298-319.

8. مرزوق، عنترة وسي حمدي، عبد المؤمن. (2018). "الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات"، **مجلة التراث**، العدد 01.

9. نزار، بسمة وبن السعيد، محمد. (2018). "آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**.

10. يحياوي، أحمد. (2017). "حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية"، **مجلة معارف علمية دولية محكمة**.

رابعاً: الرسائل والمذكرات الجامعية

1. أزروال، ي .(2008-2009) .**الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير (أو دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

2. لعجال، ل .(2010–2009) .**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

خامساً: الملتقيات والندوات العلمية

1. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .(2002) .(UN–Habitat) الحملة العالمية للحوكمة الحضرية.(The Global Campaign on Urban Governance)

2. فوكة، س. (ديسمبر 2010). "إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"، **الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.

سادساً: التقارير والمنشورات الصادرة عن هيئات دولية

1. مكتب العمل الدولي (لجنة العمالة السياسية والاجتماعية) .(2005) .**تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة**، جنيف: الأمم المتحدة، مكتب العمل الدولي.

سابعاً: المقالات الصحفية والمنشورات الإلكترونية

1. السياري، س. م. (16 ديسمبر 2018). "مفهوم الحوكمة.. التعريف والمبادئ"، **صحيفة مال.**

2. عبد العزيز، س. (يناير 2022). "الحوكمة الإدارية في جماعة الإخوان المسلمين في مصر"، منشور عبر منصة **ResearchGate**، (تاريخ الاطلاع: 27 يناير 2023)، الرابط.(https://bit.ly/3Yl7mzt)[https://bit.ly/3Yl7mzt] :

3. هوداف، ر. (31 مايو 2018). "الجزائر تُرجئ افتتاح مدينتها الذكية"، منشور عبر **(المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)**، تاريخ الاطلاع: 03 فبراير 2023.

ثامناً: المراجع باللغة الأجنبية(Foreign References)

1. Devas, N. (2004). **Urban Governance Voice and poverty in the developing world**. UK: Earthscan publication.

2. Euronews. (2022, December 05). **Compromising projects for smart and sustainable cities in Algeria**. (Consulted on January 28, 2023).

3. United Nations Human Settlement. (2002, March). **The Global Campaign on Urban Governance programme**.